وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية وبنوك

دور الشراكة الجزائرية الأوربية في التنمية القطاع الصناعي

من إعداد الطالبتين:

- خديجة بومعزة
- مروة فروج

تحت إشراف الدكتور:

* مصطفى بوزيان

لجنة المناقـــــــشة	
د- زاوي أسماء	رئيسا
د- لخضر عبيرات	مقررا
د-مصطفى بوزيان	مشرفا

الموسم الجامعي:2023/2022

شكر وعرفان

شكر وعرفان

كلمات من عبق و صفاوة و شذاها وورود اوجهها لكم يا من رسمتم لنا طريقا نتبعه لنور العلم

اهدي لكم نور الله يا خير خليفة اختارها الله على الأرض و نور الله لا يهداه عاصي فنحن من هدانا الله بنور نبيه محمد صلى الله عليه و سلم دين الإسلام و جعلكم قادتنا و مرشدينا لما هو اصلح و أقوم

استاذي المؤطر :مصطفى بورنان

استاذتي الممتحنة : أسماء الزاوي

استاذي المشرف : لخضر عبيرات

هذ كلمة للشكر اهديها لكم بعدد قطرات الندي و حبات المطر و عدد ما كان و ما يكون

ها انا اليوم ثمرة من ثماركم التي سقيتموها و أنت اكلما بما يرضى الله و نبيه وعباده

انا متأكدة من أنها ليست كل ما اعنيه ي كل هذه الكلمات فمهما كانت كلمة شكرا تقال الا أنها لا تكفي للشكر و الاعتراف...

.

الى من كان يجهزني لهذه اللحظة قبل سنين طويلة بتمنياته كيف أصبح كانت قصة ما قبل النوم تلك اراها فقط مثل قصص الأميرات في الكرتون لكنها مرت السنين الان بحيث لا ندري كيف حارب معي بداية الطريق و شاءت الأقدار ان تسلبني إياه و أقول لك اليوم : ها انا الأن يا ابي خريجة بما يهواه قلبك لك كل الفضل و الشكر بعد الله تعالى ها انا هنا نعم وصلت لكن من ذا لذي سيمسك دموعي عندما علمت بان فرحتي لا تكمل الا بك لقنتني تلك الأماني و بعدها تركت الحياة تلقنني كيف أحققها .رحمك الله و أسكنك فسيح جنانه.

انا اليوم خريجة ولازالت طالبة للعلم أكثر هذا فقط بداية انغماس لوعاء عميق

أوجه شكري لكل من وقف معي و ساندني :

إليك أنت يا سندي و مسندي و انسي و هواني و سكني و سكينتي تلك التي اعطتني الحياة في كفها و عينيها بدون مقابل أمي يا معشر فضيلتي انا اليوم خريجتك و ارجوا المزيد لا شبهك و اعلم الناس كيف هي شبيهة أمي لك كل جزيل الشكر مني .

الى من وجهني و كان لي نورا في الطريق كل من أخذت عنه العلم كثيرا

أول قليلا لكل من كان لي عبرة أستاذا او معلما او دكتورا لكم

مني اسمي عبارات الشكر و وفقكم الله لما هو أقوم

و أصوب و اقوي في سبيل العلم .

قال تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم :

يرفع الله الذين ءامنو منكم و الذين اوتوا العلم درجات)

اختلطت دموع فرحتي بتخرجي و حزني بوداع أحبتي في غمضة عين مرت أيامنا و ها نحن اليوم نجني قطافنا و نودع احبتنا و المكان الذي ضمنا .

إلى روح جدتي الحبيبة الإنسانة التي علمتني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح الى اعز الناس و أقربهم الى قلبي إلى تلك الأمية التي علمتني ما لم تعلمني إياه الجامعات مدينة انا لها الحاجة فريحة بن معيزة رحمها الله و اسكنها فسيح جنانه.

الى من رضاهما غايتي و طموحي والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا و سندا لي لن انى فضلكمها علي حفظكما الله و أطال عمركما .

الى سندي و قوتي الذي لا يمل ولا يميل أخي و اختاي : ياسين ،سعاد ،كريمة.

الى من ساندني و خطى معي خطواتي و شجعني و يسر لي الصعاب زوجي : التخي نجيب .

الى زهرتي و فلذات كبدي : محمد ، مهدي ، خديجة الذين حرمو مني طيلة مشواري في البحث . أسعدهم لله و أنتبهم نباتا حسنا .

الى من هم انس عمري و مخزن ذكرياتي : خالاتي و خالي و عماتي و أعمامي و أولادهم الى كل من يحمله قلبي و لم تحمله ورقتي .

الى كل من كان لهم الفضل علي من أساتذة كانو بوابة للعلم و المعرفة .

الى كل الأشخاص الذين احمل لهم المحبة و التقدير .

قائمة الجداول

عنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	2-11
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو متوسطية	
تمهيد	13
المبحث الأول: أساسيات حول الشراكة الأجنبية	14
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية وأهميتها	14
المطلب الثاني: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية	18
المطلب الثالث: أنواع الشراكة الأجنبية ومتطلبات نجاحها	22
المبحث الثاني: الشراكة الاوورومتوسطية.	27
المطلب الأول:مفهوم الشراكة الأورو متوسطية:	27
المطلب الثاني:التطور التاريخي للتعاون الاورومتوسطي	28
المطلب الثالث: مضمون وأهداف الشراكة الاورومتوسطية	33
المبحث الثالث: مؤتمرات واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.	42
المطلب الأول: مؤتمر برشلونة	42
المطلب الثاني:المؤتمرات الأخرى اللاحقة	47
المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الأوربية- المتوسطية	51
خلاصة الفصل	63
الفصل الثاني: دافعية التعلم	
تمهيد	65

قائمة الجداول

المبحث الاول:نشأة الشراكة الجزائرية الاوروبية	66
المطلب الأول :العلاقات الاقتصادية الجزائرية الاوروبية قبل قيام اتفاقية الشراكة	66
المطلب الثاني: اسباب لجوء الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي كشريك اجنبي	68
المطلب الثالث : مضمون اتفاق الشراكة الجزائرية الاوروبية	76
المبحث الثاني :واقع القطاع الصناعي في الجزائر	51
المطلب الأول : هيكل النشاط الصناعي	51
المطلب الثاني : أداء القطاع الصناعي	85
المطلب الثالث :المشاكل و التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي الجزائري	95
المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	104
المطلب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	104
المطلب الثاني :دور اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة الاستثمار الأوروبي	111
المبحث الثالث : شروط الإستفادة من الاتفاقية	113
خلاصة الفصل	116
خاتمة واقتراحاتها	118
قائمة المراجع	124

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين الأحداث الرئيسية التي جرت بعد مؤتمر برشلونة1995	49
02	يوضّح تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو	52
03	أوجه الاختلاف بين بعض اتفاقيات الشراكة الأورو	53
04	يوضح المبالغ المخصصة لكل بلد في(ا)	56
05	يوضّح المبالغ المخصصة لكل بلد في(II MEDA)للفترة	59
06	المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية من (2001)	81
07	تطور الحصة النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1998)	86
08	قيمة الناتج الصناعي الاستخراجية الجزائري (2001)	89
09	مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية للفترة (1999)	92
10	نسبة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة (2005-2007).	93
11	نسبة الواردات الصناعية الي الواردات الإجمالية للفترة (1999-2006). الوحدة : مليون دج	94
12	تطور الصادرات الجزائرية حسب طبيعتها للمدة (2006-2010(مليون دولار، ٪)	98
13	تطور الصادرات الجزائرية حسب طبيعتها للمدة (2006-2010) (مليون دولار، ٪)	99

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توضح البلدان المشاركة في التعاون الأورومتوسطي	28
02	المساهمة النسبية لكل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (1998-2007)	87

مقـــــــــدمة

عالم في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التطورات والتغيرات التي أثرت على مسار العلاقات الدولية، كان من أبرزها انتشار ظاهرة العولمة والتي برزت مع بدايات الثورة التكنولوجية بالإضافة إلى المفاهيم الحديثة حول السياسات الاقتصادية التحررية، فضلاً عن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبر ى والتي أصبحت أحد أهم التطورات في العلاقات الدولية

ورغم البدايات المبكرة للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي والتي ارتبطت بقيام الجماعة الأوروبية عام 1957، إلا أنها لم تأخذ شكلا محددا وموجها إلا بعد خمسة عشر عاما مع تبني السياسة المتوسطية الشاملة عام 1972 ، حيث اعتمدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية سياسة متوسطية شاملة تجاه المنطقة المتوسطية تضمنت سبع دول عربية هي (تونس الجزائر المغرب، مصر، الأردن، سوريا (لبنان)، بالإضافة إلى إسرائيل، التشيك – سلوفاكيا)، وقبل نهاية عقد السبعينات أقامت الجماعة. الأوروبية اتفاقات شبه نمطية للتعاون الشامل عام – 1977 مع البلدان العربية السبع والتي هدفت إلى بدء حوار سياسي وتقديم المساعدات والمزايا التجارية لتلك البلدان، مقابل ضمان تدفق النفط الى دول الجماعة الأوروبية، وتوسيع أسواق التصدير للسلع الأوروبية.

وفي نوفمبر عام 1995 أرسي مؤتمر برشلونة مفهوم جديد للتعاون الإقليمي – الشراكة الشاملة يهدف إلى خلق منطقة أمنة ومستقرة، تركز على دعم حقوق الإنسان والديمقراطية، وخلق منطقة تجارة حرة بالتدريج بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، مصحوبة بتدفقات مالية من دول الاتحاد لدعم التحول الاقتصادي، ولمساعدة الدول المعنية – المتوسطية – على تخطي الأزمات الإجتماعية والاقتصادية الناتجة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وبناء الثقة وفهم متبادل بين شعوب الإقليم، ودعم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

كما ساهم إعلان برشلونة بإقامة روابط سياسية ومؤسسية طويلة المد ى بين أوروبا والشركاء المتوسطيين، وفي جنب هؤلاء الشركاء المتوسطيين للسير على طريقة الإصلاح الاقتصادية، ولعل الأهم في تلك الشراكة هو الإرادة السياسية المشتركة للعمل سويا على خلق أجواء من الحوار، والسلام والأمن والرخاء المشترك.

وكنتيجة لما سبق من اتفاقيات وتطورات في مجال العلاقات الدولية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة، بدأت الجزائر بإعادة تشكيل سياستها الاقتصادية وبما يتلائم مع تلك التطورات الحديثة ويعتبر اتفاق التعاون الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 1976، هو البداية الحقيقية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، ثم أعقبها العديد من الاتفاقيات، وفي سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي, وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 , ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي ولا يضاهيه أي تكتل اقتصادي أخر , ويتضمن الاتفاق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدي 12 سنة من 2005 إلى غاية سنة 2017، بقصد إقامة منطقة تبادل حرة وتقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDA بقصد تأهيل المؤسسات الجزائرية، إلا أن هذا الاتفلق يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا ومنتجا ذات قدرة تنافسية عالية بينما الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول الغاز (98) من إجمالي الصادرات في سنة 2007)، ونشغل طاقته الإنتاجية أقل من 50% ، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية وأزمات خانقة تعكس الظر وف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

أولا: تحديد وصياغة الإشكالية

إن تسليط الضوء على الشراكة الجزائرية الأوروبية على مستوى القطاع الصناعي ينطلق من إشكالية تبيان دور هذه الشراكة ومساهمتها في سياسة التنمية الصناعية في الجزائر، والقواعد التي تحكمها واستخلاص نتائجها.

وبناءا على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الشراكة الجزائرية الأوروبية في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر ؟

وينطوي تحت الإشكالية الرئيسية للدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ما هي متضمنات المشروع الأورومتوسطي؟
- فيما يتمثل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟ وما محل القطاع الصناعي من هاته الاتفاقية؟
- ما هو واقع التنمية الصناعية في الجزائر؟
- ماهو واقع الشراكة الجزائرية الأوروبية في الميدان الصناعي وما أفاق هذا التعاون؟
- ما هي المشاكل التي تقف عائقا أمام تحقيق أهداف الشراكة في شقه الصناعي؟
- ماهي التأثيرات المستقبلية ا الأورومتوسطية على القطاع الصناعي والأثار المتوقعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الصناعي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

ولمعالجة إشكالية البحث المطروحة نقوم بطرح مجموعة من الفرضيات التي نراها أقرب استجابة للتساؤلات الفرعية والتي نلخصها فيما يلي:

- يتضمن اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي جملة من التدابير الملزمة للطرفين تمس مختلف القطاعات من بينها القطاع الصناعي عبر برامج دعم متعددة المجالات.
- يعاني القطاع الصناعي في الجزائر العديد من المشاكل المعقدة والمتشابكة والتي تراكمت دون الوصول إلى حلول واضحة وناجعة.

– تملك الجزائر العديد من الإمكانيات والقدرات الصناعية الغير مستعملة والتي يمكن استغلالها بمساعدة الشريك الأجنبي، كما أن امتداد الشراكة ل تشمل المجال الصناعي يسهل من عملية إعادة التأهيل ويدفع نحو مشاركة أكبر لهذا القطاع في الناتج الداخلي الخام.

– هناك العديد من المشاكل التي تحول دون إحداث تنمية صناعية في الجزائر بالاعتماد على اتفاقية الشراكة لعل ذلك للأسباب التالية:

- يرجع . إن الشراكة الجزائرية الأوروبية حديثة النشأة ومن السابق لأوانه انتظار نتائج أكبر من ما هو متحصل عليه.
- أن أحد الطرفين أو كلاهما يماطل في تنفيذ التزاماته.
- إن المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر مشاكل عميقة جعل من التكتل أو إقامة أي شراكة تُعجل من عملية انهيار هذا القطاع خاصة في ظل التوجه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وانخفاض تنافسية القطاع، علما بأن قطاع الصناعة يواجه منافسة حادة عالميا

ثالثا : أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى من خلال محاولة إبراز أهمية الشراكة كوسيلة مهمة للتحسين من أداء القطاع ا لصناعي الجزائري وتنميته خاصة في ظل الإصلاحات والمخططات السابقة والساعية للنهوض به بالإضافة إلى الإشارة إلى الشراكة الأوروبية بوصفها أسلوب يساعد على إعادة دفع عجلة الصناعة في الجزائر مع عرض وتحليل النتائج المحققة والأهداف المسطرة في إطار هذه الشراكة.

رابعا: أهداف الدراسة

خلال البحث إلى التركيز على النقاط التالية : نسعى من دراسة موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية من حيث الحقيقة والأهداف والأثر . إبراز وعرض واقع القطاع الصناعي في الجزائر قبل وبعد عقد الشراكة . آلية الاستفادة من هذه الشراكة الأجنبية لتنمية القطاع

الصناعي. إعطاء نظرة موضوعية حول المكاسب المحققة على مستوى القطاع الصناعي فضلا عن الآثار السلبية الحادثة التي تكبدها أو يمكن أن يتكبدها هذا القطاع من وراء هذه الاتفاقية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع بناءا على عدة عوامل نوجزها في الآتي:

- كون أن الموضوع متعلق بالتخصص المدروس.
- حداثة الموضوع حيث أن إبرام اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية ودخولها حيز التنفيذ كان في وقت قريب.
- كثرة النقاشات حول جدوى الاتفاقية وآثارها على الاقتصاد الجزائري.
- قلة الدراسات التي تناولت التنمية الصناعية في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة.
- إعطاء صورة واضحة عن واقع تنفيذ الشراكة في الميدان الصناعي لكي تسهل فيما بعد عملية التقييم وبناء الأحكام بالمقارنة مع أهدافها الموضوعة، للوصول إلى النتائج النهائية وإعطاء نظرة استشرافية لمستقبلها.

سادسا: هيكل الدراسية

الفصل الأول: يتناول الفصل موضوع الشراكة بصفة عامة، بداية من أساسيات الشراكة الأجنبية وأسباب اللجوء إليها ومضمونها وأهدافها وأبرز الجوانب التي شملتها الاتفاقية

الفصل الثاني: وهذا الفصل سيتم التركيز على الشراكة الجزائرية الأوروبية بصفة خاصة بداية بقيام العلاقات بين الطرفين وكذا على واقع القطاع الصناعي في الجزائر، وأهمية الشراكة بين الطرفين في تنمية القطاع الصناعي . والتعرف على النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرجوة والتي تم تسطيرها بالإضافة إلى تحليل وتفسير هذه الشائع.

سابعا: حدود الدراسة

تم اعتماد القطاع الصناعي في الجزائر كدراسة حالة بصفته أحد العناصر التي شملتنها الاتفاقية الأوروبية الجزائرية وذلك بالاعتماد على بيانات وإحصائيات الفترة الممتدة من تاريخ إبرام الاتفاقية (2002) إلى غاية سنة (2019).

ثامنا : منهجية البحث

اعتمدنا في دراستنا على بعض المناهج التي تتلاءم وطبيعة الموضوع، ويتعلق الأمر بـ :

المنهج الوصفي: من خلال محاولة إعطاء وصف موضوعي لوضعية القطاع الصناعي في الجزائر عبر مختلف المراحل التي مرّ بها من الاقتصاد المخطط إلى التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى الوقوف على حالته الحقيقية الراهنة وكذا استعراض لأهم إمكانياته، فضلا عن تشخيص مختلف المشاكل التي يعاني منها.

المنهج التحليلي: وذلك من أجل تحليل آثار الشراكة ودورها في التنمية الصناعية مع تفسير مختلف النتائج ا لمتوصل إليها والمتعلقة بأداء القطاع الصناعي الجزائري في ظل هذه الشراكة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

في سبيل إعداد هذا البحث تلقينا عدة صعوبات تتعلق في مجملها بـ:

- قلة الكتب والدراسات المتعلقة بموضوع.
- ندرة الإحصائيات وصعوبة الحصول عليها.
- ضيق الوقت.

عاشرا: الدراسات السابقة

في إطار تناول موضوع "دور الشراكة الجزائرية الأوروبية في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر " نلمس وجود بعض الدراسات السابقة التي أشارت لأحد أو بعض مكونات وجوانب هذا الموضوع، نوردها رتبة وفقا لتسلسلها الزمني حسب الأحدث، كما يلي:

- أحمد بيرش، "**إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2011-2012 ، توصلت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي الجزائري قطاع غير استفادته خلال عدم من متكيف مع الظروف المحيطة به ويظهر ذلك من معظم الفرص التي أتيحت له على غرار الامتيازات التي تحصل عليها في الأسواق الأوروبية سنة 1976، وهو أمر يعود حسب رأي الباحث إلى سوء التسيير من جهة وتأخر تنفيذ البرامج الإصلاحية من جهة أخرى.

- عبد الحميد بن الشيخ، **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر 2009-2010 ، تناولت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة وسبل تطويرها ومن خلال الدراسة تم الوصول إلى حقيقة مفادها أن هذه المؤسسات الصناعية الخاصة ذات قابلية كبيرة للتطوير والتكيف، وينعكس ذلك عبر تجاوبها لمختلف برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة التي مرت بها.

- صليحة يعقوبن، "**العولمة وآثاره ا على القطاع الصناعي الجزائري** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2008-2009، توصلت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارج ية، لم يستطع

الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وأصبح يمثل عبئا على الاقتصاد نتيجة لتسببه في حدوث البطالة، عن طريق تسريح العمال بعد كل خسارة يتعرض لها، وذلك رغم برامج الإصلاح ومخططات التقويم التي طبقت عليه.

- جمال عمورة، "**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع : تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، تناولت الدراسة موضوع العولمة وآثارها على الدول النامية ثم تطرقت إلى واقع ال تكامل العربي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ووصل الباحث في النهاية إلى أن هذه الشراكة تعتبر بالدرجة الأولى اتفاق استغلالي يستعمله الاتحاد الأوروبي لتقوية أمنه الاقتصادي وتأمين أسواق خارجية تستوعب صادراته.

- سليم بوهيدل، **آثار برامج التمويل الأوروبية على إعاد ة تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر**" رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، كلية الحقوق والاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 2004-2005، استهدفت هذه الدراسة تحليل دور مختلف برامج التمويل الأوروبية في سبيل إنعاش ا لصناعة الجزائرية عبر فروعها المخصصة للمؤسسات الصناعية الكبيرة، وتلك الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم التوصل إلى أن الاستثمار الأوروبي المباشر يعتبر أهم أداة مساعدة على تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية لمواجهة التحديات الناجمة عن إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين مستقبلا.

- أمين عايد، "**الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر** " رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003-2004، تناولت الدراسة مختلف العلاقات الأورومتوسطية قبل المرور إلى التجارب الإصلاحية في الجزائر والتي مست القطاع الصناعي وبدراسة آثار الشراكة الأورومتوسطية

على النسيج الصناعي الجزائري، خلص الباحث إلى أن هذا القطاع مازال يحتاج إلى المزيد من التدعيم قبل الزج به في أي مشروع تشاركي ويظهر ذلك جليا من خلال الانعكاسات السلبية التي من الممكن أن تضعف هذا القطاع أكثر عوض تنميته.

- محمد بن عزوز، "**الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2000-2001، ركزت هذه الدراسة على مجهودات الجزائر لتحسين ظروف الاستثمار بكافة أشكاله، وتوصل الباحث إلى أنه يجب على الدولة أن تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة ذات الحجم الكبير، بالإضافة إلى توسيع وتدعيم المؤسسات القديمة لجعلها قادرة على الدخول في شراكات ناجحة مع المؤسسات العالمية.

- دراسة أحمد عبد الكريم مبارك ،الشقران 2004، بعنوان: "**اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية وأثارها المحتملة على تنمية القطاع الصناعي** "، الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه بمعهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2004 ، وتوصلت هذه الدراسة أن للشراكة آثار إيجابية على القطاع الصناعي الأردني من خلال زيادة الانفتاح والتبادل التجاري، الأمر الذي يمكن المشروعات الصناعية من الحصول على مستلزمات الإنتاج والآلات المعفاة من الرسوم الجمركية، كما أظهرت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمنافسة وجودة المنتج من خلال التقيد بتطبيق مجموعة من النصوص، التي تخص مكافحة نظم الاحتكار وعدم التـمييز ضد المنشآت الأجنبية والقيود على مدى وحجم ا الدعم لبعض الصناعات.

- دراسة شريط، عابد، 2004، بعنوان : " **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو - متوسطية - حالة دول المغرب العربي** " الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في علو التسيير، جامعة الجزائر ، وأبرزت هذه الدراسة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي في العولمة الاقتصادية، ومعرفة الحوافز والعراقيل التي تواجه هذا المسعى الذي تدخله هذه الدول من بوابة الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما وقف الباحث على مجمل التأثيرات الداخلية والخارجية لاتفاق الشراكة.

- دراسة هناء الدين، وآخرون 2001، بعنوان: **الآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي على الاقتصاد المصري،** سلسلة دراسات اقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاتفاقية سلبيا في الأجل القصير، وبالتالي الضرر بالعديد من الأنشطة الصناعية المحلية وخاصة الهندسية والمعدنية وبالتالي ظهور معدلات نمو سالبة في أغلبها ، وبما أن أغلب النشاطات الصناعية في مصر تتميز بارتفاع مستوى الحماية الفعلية، وبانخفاض حجم وارداتها كنسبة من الاستهلاك المحلي، ومحدودية صادراتها كنسبة من الإنتاج، فإنه من المتوقع أن تواجه ضغطا ك بيرا لكي تقوم بتعديل أوضاعها ، بخلاف الأنشطة الصناعية التي تتميز بارتفاع نصيبها من الصادرات (نظرا لارتفاع كفاءتها) فإنه يسهل عليها تعديل أوضاعها بشكل يتلاءم مع المناخ المحلي الذي أصبح يتمتع بدرجات أكبر من المنافسة . أما في مرحلة التطبيق الكامل للاتفاقية، و التي يأخذ فيها ليس فقط التخفيضات الجمركية، بل أثر البرامج المكملة لها أيضا مثل : برنامج تحديث الصناعة، ورفع قدراتها التنافسية، وتحسين الأداء الاقتصادي، والبرنامج الخاص بتسيير تدفق التجارة مع الاتحاد الأوربي الخاص بتخفيض العوائق غير الجمركية، فمن المتوقع أن يكون الأثر إيجابيا على الصناعة المصرية من خلال زيادة الإنتاج المحلي، والصادرات والاستهلاك المحلي من المنتجات الصناعية المحلية في ظل وجود مناخ موات يتسم بالقدرة على رفع معدلات نمو الصناعة.

- دراسة عمورة جمال لمجيد، 2006، بعنوان : **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق يات الشراكة العربية الأورو – متوسطية،** الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، وتوصل الباحث إلى أن اتفاقية الشراكة تهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية التي وقعت على هذه الاتفاقية، وأيضا تهدف إلى خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للشراكة الأورو متوسطية

تمهيد الفصل

تعد الشراكة الأجنبية عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية , والمعرفة التكنولوجية ، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية

المبحث الأول: أساسيات حول الشراكة الأجنبية

يبرز مفهوم الشراكة بصفة عامة والشراكة الأجنبية بصفة خاصة كأحد أهم المفاهيم والمواضيع التي تناولتها الدراسات من حيث المناقشة والتحليل مؤخرا في العديد من دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية، وأهميتها

يعتبر مصطلح الشراكة الأجنبية مفهوم شائع الاستخ دام ارتبط بالتغيرات الجذرية التي مست العالم في مختلف الجوانب الاقتصادية المالية التكنولوجية ... الخ، وعليه برزت العديد من التعاريف تهدف بالأساس إلى وضع مفهوم شامل يركز على كل جوانب الشراكة الأجنبية نذكر منها:

– "هي الاستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص "،[1] يركز هذا المفهوم على أن الشراكة تعبر عن استثمار مشترك بين طرفين دول أو منظمات) في بلدين مختلفين يتقاسمان إدارة هذا المشروع.

– "نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول المؤسسات المنظ مات ...، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين "،[2] يركز هذا التعريف على العلاقات التي تنبثق من هذه الشراكة أطرافها أهدافها الأجل الطويل السريانها.

---

[1] محمد غانم ،**الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار** ، دار الفكر الجامعي، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 70.

[2] ليلى قطاف ،**اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر 13-14 نوفمبر 2006، ص 01.

– الشراكة هي: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمكن أن يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة مع عدم اقتصار المشاركة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو علامات التجارية والمساهمة الفنية الخاصة بعمليات الإنتاج والمعرفة التكنولوجية "[1] ، حسب هذا التعريف فان الشراكة تكون بين طرفين أو أكثر بغض النظر عن صفة هذين الطرفين إن كانوا دولا أم منظمات ،أعمال كما يتناول هذا التعريف أيضا على المجالات التي يمكن أن يتناولها عقد الشراكة وعدم اقتصاره على المشاركة في رأس المال.

– "هي استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة، ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه، وتنشأ من مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار، أي أنها تتم بين طريفين أحدهما محلي (وطني) والآخر خارجي (أجنبي) عن البلد، ويكون التسيير المشترك في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية والجهة المحلية حسب الاتفاق وبالتالي يكون القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف"،[2] يتوسع هذا التعريف ليشتمل على ملكية المشروع الشكل القانوني للاتفاق وتقاسم مزايا هذه الشراكة.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج العناصر المكونة لمفهوم الشراكة الأجنبية وهي كالآتي:

– تدخل طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر لتكوين هاته الشراكة.

---

[1] فرحات غول ،**التسويق الدولي: مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1 ، الجزائر، 2008، ص 198.

[2] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي والتنافسية الدولية** ، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2013، ص 25-26

– وجود أهداف ومزايا تبادلية تساعد الشراكة على تحقيقها.

– أن الشراكة الأجنبية تعبر عن اتفاق طويل الأجل يوضح التزامات وحقوق كل طرف . – تحديد مساهمات كل طرف والمجالات التي تغطيها.

– تقاسم نتائج هذه الشراكة (أرباحا أم خسائر).

وعليه يمكن تعريف الشراكة الأجنبية على أنها اتفاق طويل الأجل يتكون من اشتراك طرفين فأكثر على أن تكون هذه الأطراف من جنسيات مختلفة، وذلك من أجل القيام بالمشاريع التي تضمن تحقيق مصالح وأهداف كل شريك وفق خطط واستراتيجيات توضح الأدوات الوسائل المسؤوليات، الرقابة والتي من شأنها الرقي بهذه الشراكة إلى مستويات أعلى.

تكتسي الشركة الأجنبية بصفتها أحد أشكال التعاون الاقتصادي الدولي أهمية بالغة لدى كل دول العالم فمن الصعب إن لم نقل من المستحيل أن نجد اليوم دولة منغلقة على نفسها وليس لها علاقة اقتصادية مع باقي الأقطار، كون أن الانغلاق يُفضي إلى العزلة وأن العزلة تدعو إلى تجنب الاحتكاك مع التجارب الأجنبية وكذا الاستفادة منها، وهذا ما يقود نحو مزيد من التخلف في مختلف المجالات ومن هنا تنبع أهمية الشراكة الأجنبية لأي دولة غنية كانت أم فقيرة، قوية كانت أم ضعيفة، متطورة كانت أم متخلفة، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي:

1. تواجه الكثير من الدول خاصة الإفريقية منها و دول أمريكا اللاتينية مشكل تحقيق الأمن الغذائي في ظل محدودية الإمكانيات وقلة الخبرة، وتمثل الشراكة الأجنبية أداة فعالة نحو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ذلك إمكانية التصدير إلى الخارج. [1]

[1]Helmut Asche, Ulf Engel, Negotiating Regions: the Eu, africa and Economic Partnership Agreements,Leipziger, Universitytsverlag GmbH, Leipzig, Germany, 2008, p165.

2. يمكن القول بصفة عامة بأن الاستثمار المشترك يساهم (إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع والأكثر من أخرى، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد وكذلك تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل رأسية أمامية أو خلفية النشاطات مع الاقتصادية المختلفة.[1]

3. لا شك أن الإدارة تُعد أحد عوامل الإنتاج وتلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من منظمات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، هذا إضافةً إلى تحديد مركزهما التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة فقد تضافرت مشكلة نقص الكوادر الإدارية مع غيرها من المشكلات كعدم توافر عناصر الإنتاج، [2] فلجأت إلى إبرام شراكات متعددة المستويات لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية.

4. إن العديد من الحكومات الأجنبية تفضل أو حتى تطلب الاستثمار المشترك لأنها تشعر بان دولتها تحصل على أرباح وفوائد تكنولوجية أكثر، [3] كما أن الشراكة تتيح للشركات المحلية والأجنبية سهولة الوصول إلى الأسواق المستهدفة. [4]

المطلب الثاني: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية

تختلف أسباب اللجوء إلى الشراكة الأجنبية باختلاف الجهات والأطراف المشكلة لها، فرغم أن:

---

[1] عبد السلام أبو قحف **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص17.

[2] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 361.

[3] هاني أحمد الضمور،**التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، 4، عمان، الأردن، 2007، ص 387

[4] محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان، الأردن، 2012، ص 193.

الفرع الأول: بالنسبة للشريك الأجنبي أحد الركائز الأساسية لقيامها يتمثل في وجود أهداف مشتركة ينبغي تحقيقها، إلا أنه وفي معظم الأحيان نجد أن كل طرف يتميز عن الآخر من حيث، الإمكانيات والخصوصيات تركية الاقتصاد ودرجة تطوره، المشاكل الاقتصادية وأولويات القضاء عليها، وكلها أمور تقود نحو اختلاف الأه داف، والتي نوردها كالآتي:

1. بالنسبة للدول المتقدمة "تقتضي الاعتبارات السياسية في كثير من البلدان بالاعتماد على المشروعات المشتركة كمدخل وحيد للعمل التجاري داخل هذه البلدان ".[1]

1. التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة ضرائب، رقابة على الصرف الأجنبي)[2]، فبعض الدول تقوم بحماية صناعاته الوليدة بوضع قيود على استيراد سلع معينة تنتج محليا أو بفرض رسوم على المستورد منها لتقليل العجز التجاري الذي يعاني منه ذلك البلد.[3]

3. المساعدة على تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأميم وتذليل الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف المحلي هو الحكومة.[4]

4. الاستثمار الأجنبي يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام وحماية مصادرها والتعرف أثر على طبيعة

---

[1] شارلزهل جاريث جونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي محمد سيد أحمد عبد المتعال الإدارة الإستراتيجية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2001، ص 435

[2] فرحات غول التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره ص 202.

[3] أحمد عبد الرحمن أحمد، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، ط 2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 90.

[4] عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

السوق المضيف. [1]

5. التخلص من مشاكل شح العملات الصعبة.[2]

6. تقليل التكاليف، وتجدر الإشارة هنا؛ أن تقليل التكاليف لا يقصد به دائما العمالة الرخيصة وحدها بل هنالك تكاليف أخرى مثل تكاليف الشحن والتخزين الحصول على ا لمواد الخام أو السلع الوسيطة.[3]

وهذا يقود نحو كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، والتي ينجم الجزء الأكبر منها من انخفاض وهذا يقود نحو كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، والتي ينجم الجزء تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول المضيفة.[4]

الفرع الثاني: بالنسبة للشريك المحلي

1. تعتبر الشراكة الأجنبية أحد أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي قبولا لدى الدول النامية ويرجع هذا لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومنه ترتفع درجة استقلالية هذه الدول بالنسبة إلى الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فان الشراكة الأجنبية تساعد في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين. [5]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مؤسسة ومكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص385-386

[2] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007 ص 71.

[3] عرفات ابراهيم فياض إدارة الأعمال الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1 ، عمان، الأردن، 2011، ص 85.

[4] عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير فرع الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2008-2007، ص44.

[5] يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2006 -2007، ص65-66.

2. الهدف إلى إقامة وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير والاستفادة من التكنولوجية والتقنيات المعرفية التي تكتسبها كل مؤسسة، وبذلك يتم بلوغ درجة الأداء الجيد ومن ثمة توفير قيمة أكبر للمستهلك من خلال تزويده بمنتجات ذات جودة عالية.[1]

3. أضحت العولمة اليوم واقعا موضوعيا ما من دولة حاليا تستطيع أن تصرف النظر عن شكل ارتباطها بالاقتصاد العالمي، نظرا لعولمة الأعمال والأنشطة الاقتصادية، فظهور العولمة وتناميها يعتبر سببا رئيسيا لبروز فكرة الشراكة الأجنبية، حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول.[2]

4. نظام المشاركة يساعد في تخفيف الأعباء على ميزان المدفوعات، حيث أنه يقلل من الأرباح المحولة إلى الخارج ويحددها بقدر نصيب الشريك الأجنبي، كم ا يقلل من حركة رؤوس الموال لاعتماد المشروع المشترك في جزء كبير من رأس ماله على الادخارات الوطنية، كما يساعد في زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.[3]

5. نظام المشاركة يحقق الاستمرارية في الإنتاج في حالة انفصال الشريك الأجنبي.[4]

6. المنافسة بين المؤسسات يحتم على المؤسسة استخدام كل طاقاتها لمواجهة المنافسة محليا ودوليا، والشراكة كونها وسيلة تعاون بين المؤسسات الاقتصادية تمكن من الاستفادة

---

[1] 19 ليلى أوشن الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010-2011، ص21.

[2] ليلى أوشن، المرجع نفسه، ص 18

[3] حبيبة ،مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007-2008، ص 15

[4] حبيبة مرداوي، المرجع نفسه، ص 15

من مميزات المنافسة والمتمثلة في التقدم والابتكارات التكنولوجية، اقتحام الأسواق الجديدة والتحكم في التكاليف.[1]

المطلب الثالث: أنواع الشراكة الأجنبية ومتطلبات نجاحها

الفرع الأول: أنواع الشراكة الأجنبية

تختلف ميادين الشراكة الأجنبية باختلاف أهداف وإمكانيات الأطراف المشكلة لها، وعادة ما يتم تصنيفها حسب القطاعات التي تشملها الاتفاقية حيث نميز :

أولا: الشراكة في الميدان الصناعي : وهي الشراكة التي تهدف بالأساس إلى تحسين القدرة التنافسية للدولة المضيفة وشركاتها فيما يخص إنتاج منتجات أو خدمات متماثلة، تقاسم سلاسل التوزيع، تبادل الخبرات المسيرة،[2] بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتنظيم الصناعي،[3] وتتجلى هذه الشراكة من خلال:

1 تمويل المشاريع الصناعية.

2. المرافقة التقنية للمشاريع الصناعية.

3. التعاون المشترك لتطوير وسائل الإنتاج وطرق التحكم في التكاليف.

4. التكوين والتدريب.

5. تنظيم وإدارة المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة.

---

[1] خالد كواش ،**أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر ، 13-14 نوفمبر 2006، ص 04...

[22] http://www.portal.state.pa.us/portal/scrver.pt?open=514&objID=575072&mode=2.Accessed : 24/03/2014, 20.53PM.

[3] http://business-finance.blurtit.com/808105/what-is-the-definition-of-industrial-partnership, Accessed: 24/03/2014, 20.00PM.

6. تقاسم الأسواق.

7. توجيه الخبرات المشتركة وتبادل المعلومات واستغلالها للاستفادة منها بين أطراف الشراكة.

ثانيا: الشراكة في الميدان الزراعي : تنشأ من الشراكة بين طرفين أو أكبر ومن أكثر بلد واحد، تتعدد أهدافها حسب كل شريك وغالبا ما تغطي جوانب الإنتاج الزراعي، برامج الإنتاج، تحديث وسائل الإنتاج تقاسم الأسواق، تبادل الخبرات.

ثالثا: الشراكة في الميدان التجاري : وتعني الشراكة والاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات وتسهيل عمليات التبادل بين مختلف الأنشطة.[1]

رابعا: الشراكة في الميدان المالي: تعتبر الشراكة المالية أحد أهم أوجه الشراكة الأجنبية بين الدول، بصفتها تشتمل على التعاون المالي المرتبط بكيفيات وشروط تسوية المعاملات بين الدول الاستفادة من التجارب السابقة لأطراف الشراكة، كما تستمد أهميتها من فرض نفسها من خلال برامج التمويل ومقتضياتها حيث يمكن إبرام أي اتفاقية شراكة دون إغفال هذا الجانب.

خامسا: الشراكة في الميدان الخدمي : هي إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد الشركات في البحث عن وسائل تمكنها من توطين رأسمال في قطاع الخدمات ونتيجة لتعدد الخدمات وتنوعها فإن العقود المبرمة في هذا المجال تتنوع وتتعدد حسب طبيعة ونوعية الخدمة بهدف الاستفادة من خبرات الشريك

[1] مروان شموط كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريداتها القاهرة مصر، 2008ص 20

الأجنبي[1] من أهم أوجهها الشراكة في : "قطاع النقل، التخزين المعلوماتية الخدمات الإدارية والدعم التأجير الدولي، الاتصالات (وسائل الاتصال)، الخدمات المهنية والاستشارة الدولية ."[2]

سادسا: الشراكة الميدان التكنولوجي: وتتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات وجلب تقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر:[3]

1 الشراكة في مجال البحث والتطوير

2 تحويل المعارف والخبرات.

3. الترخيص، ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ربح نقدي.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف ليس على سبيل الحصر أو التخصيص، ولكن غالبا ما تشتمل الشراكة الأجنبية على عدة مجلات وفي عدة قطاعا ت وقد تتقاطع في بينها ومثال ذلك التعاون الزراعي الذي يمكن أن يمتد إلى التعاون الصناعي (تصنيع وسائل الإنتاج الزراعية واستخدامها في برامج الشراكة الزراعية) بالإضافة إلى الصناعة الغذائية

---

[1] مبارك بلالطة، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: آثار وا نعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 13-14 توفير 2006، من 03

[2] http://www.investopedia.com/terms/s/service-sector.asp. Accessed: 25/03/2014, 09.35AM.

[3] رزيقة غراب، نادية سجار : **محتوى الشراكة الأوروجزائرية**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر 13-14 نوفمبر 2006، ص 03

والتي تزيد من ارتباط هذين القطاعين، فضلا عن ذلك فان نجاح ذلك يتطلب وجود شراكة في القطاع المالي والمصرفي لتمويل هذه البرامج.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح الشراكة الأجنبية

هناك مجموعة من المعايير التي تتحكم في نجاح أي شراكة أجنبية والتي يتطلب أخذها بعين الاعتبار عند إبرام الاتفاقية نذكر منها:

1. اختيار تركيب رأس المال: *ويتم هذا الاختيار تبعا لاعتبارات متضمنة أهداف الشركاء.*[1]

2. توزيع مسؤوليات الإدارة : *يفضل عادة تفويض الإدارة لأحد الشركاء لان الشريكين لهما تطلعات مختلفة يصعب عليها إدارة المشروع بالمشاركة ولاسيما في البداية إذا كان الشركاء لا يعرفون بعضهم البعض بشكل جيد.*[2]

3. ويري هارت كيفر Harralett Kifer، *ضرورة الأخذ بالحسبان* مجموعة من المتغيرات من قبل الجانبين عند تقويم عمليات المشاركة، حيث يتطلب الأمر تقديم التوافق الاستراتيجي وكذلك التوافق في الموارد المتاحة لكل من الشركاء.[3]

4. *الاعتماد على أساليب متطورة في مواجهة المشاكل المستجدة* ، منها حصر المشكلات والسعي نحو توحيد المعايير والتنسيق لمنع التضارب، والتناقض وإتباع السياسة التدريجية

[1] رضوان محمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 154.

[2] رضوان محمدود العمر، المرجع نفسه، ص 154.

[3] فلاح حسن الحسيني،**الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها، مداخلها عملياتها العاصرة** ، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص 322

والمراحل الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة، بالإضافة إلى الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة.[1]

5. *تقديم حوافز مالية كتدعيم لمختلف القطاعات الاقتصادية*، مثال ذلك برنامج المفوضية الأوروبية بشأن الشراكات التي يكون الاتحاد الأوروبي طرفا فيها.[2]

[1] محمد عادل قصري ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** رسالة ماجستير غير منشورة في اللوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009 من 105.

[2]The Organisation for Economic Co-operation and Development successful partnerships. Forum on Partnerships and Local Governance, publisher by: OECD LEED, Vienna, Austria, 2006, p04

المبحث الثاني: الشراكة الاورومتوسطية.

المطلب الأول:مفهوم الشراكة الأورو متوسطية:

إن كلمة الأورو متوسطية تتكون من جزأين، فالجزء الأول " أورو" يقصد به أوروبا أو الإتحاد الأوروبي خصوصا، أما الجزء الثاني "متوسطية" فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط، أي أن الشراكة الأورومتوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط و بين بعض دول ج نوب و شرق المتوسط، و نتيجة للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط و خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث سعى هذا الأخير إلى ربط علاقات دول شرق و جنوب المتوسط، و التي تجسدت في فكرة مشروع الشراكة الأور متوسطية.

اما "نصيف حتي" يعرف الشراكة الأورو كتوسطية على أنها: "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا و إلى أمر قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها و مواردها الأولية.

أما "فتيحة تلاهيت " فترى أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط، هي مشروع تعاون، و حتى يصبح هذا ال تعاون ممكنا يجب تح ديد المصالح والأهداف لكل الأطراف المشاركة.[1]

ان الشراكة الأورو متوسطية بمفهومها العام ليست اتفاقا تجاريا عابرا و ليست توافقا سياسيا محددا، بينما هي سير في طريق نمو مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية السياسة الاجتماعية و الثقافية فهي مش روع مصالحة تاريخية بين أوروبا و الدول المتوسطية يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات حيث يخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة كما تدعم الشراكة الاتحاد الأوروبي لأنها تساهم في قيام منطقة اقتصادية إستراتيجية حول المركز الأوروبي و بالتالي يترتب

[1] ليليا بن منصور، **الجذور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية** ،مجلة دفاتر اقتصادية،جامعة الجلفة العدد 2 ، 2014،ص67.

عليها أن تدفع ضريبة القوة أو ضريبة القيادة، كما أن الشراكة ذاتها هي : " مشروع أوروبي فرضته الظروف بعد نهاية الحرب الباردة و بروز الأحادية القطبية، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوروبي في المجال السياسي و الاقتصادي إضافة إلى رغبته في تجاوز المشكلات التي تواجه أقطاره و المتمثلة في الهجرة الكثيفة" لهذا فإن الشراكة أداة ملائمة لمواجهة هذه المشكلات و إدماج دول الجنوب و شرق المتوسط في الاقتصاد العالمي بمبادرة أوروبية مما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه البلدان و تطبيق الهوة التي تفصل بينهما و بين الاتحاد الأوروبي في مستويات النمو و مستوى المعيشة.[1]

خريطة: توضح البلدان المشاركة في التعاون الأورومتوسطي

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/الشراكة_الأورومتوسطية

المطلب الثاني:التطور التاريخي للتعاون الاورومتوسطي

قد تم إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري بين الطرفين بصفة ثنائية بين دول عربية وأخرى أوروبية، وعلى مستوى المجموعة الاوروبية مع بعض الدول العربية كل على انفراد مثل مصر، تونس،المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، وقد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي والإعفاء الضريبي،

[1] انفال نسيب **تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية** ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة بسكرة العدد 202016 ص 197.

واعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية والاقتصادية والمالية إلى جانب التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون .[1] وفي نفس الوقت أبرمت المجموعة الأوروبية اتفاقا تفضيليا مع فلسطين سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر اتساعا مع تركيا واليونان وكان الهدف منها على المدى البعيد إدماجهما في المجموعة الأوروبية، ومنحت هاتان الدولتان امتيازات تفضيلية بدخولها الأسواق الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى إنشاء اتحاد جمركيا، أما الاتفاقيات السابقة مع الدول المتوسطية الأخرى فكانت جد محدودة، غير أنه ومن خلال نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الأوروبية مع عدد من الد ول العربية المتوسطية كانت تهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المساعدات المالية لهذه الأخيرة وكذا تشجيع الصادرات المتوسطية إلى دول المجموعة الأوروبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإقامة عالقات متميزة للتبادل التجاري، لكن هذه البنود لم تت حقق إلا بشكل ضئيل لا يتلاءم مع احتياجات الاقتصاديات العربية الناشئة، باعتبار أن المعونات أو المساعدات المالية التي منحتها دول المجموعة الأوروبية أو بنك الاستثمار الأوروبي كانت محدودة، إضافة إلى فقدان الدول العربية إلى الامتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى دول المجموع.[2]

من خلال ما سبق يتبين أن العالقة بين أوروبا والشريك المتوسطي باستثناء تركيا واليونان وفلسطين كانت ظرفية وتعتمد على المتغيرات الاقتصادية والمصلحة الآنية.

[1] _بن عزوز محمد مرجع سابق ص 236.

[2] _Isabelle Bensidoune, Agnès chevalier , Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris; 1996; P(06)

ومن هذا المنطق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي – الأوروبي لسنة 1969 وذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب، بحيث فتحتا لسوق الأوروبية إمكانية دخول المواد و المنتوجات المصنعة أو نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا، وفيما بعد تم إبرام اتفاقيات التعاون سنة 1976 مع أربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، لبنان ومصر، غير أن هذا التعاون عرف تراجعا إبتداءا من سنة 1988[1].

لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العالقات (العربية –الأوروبية) وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين لتحقيق مصالحهما الاقتصادية والسياسية خاصة وأن التكتلات التي قامت للتعاون فيما بينها أصبحت ترغب في الاتجاه نحو إقامة عالقات مع تكتلات مماثلة أو دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان كسب أسواق أوسع والاستفادة من تقنيات وتكنولوجيات أفضل.[23]

انطلاقا مما سبق يمكننا تلخيص مراحل التعاون الأورو – متوسطي

فيما يلي:

[1] سمير صارم أوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة. دمشق:دار الفكر، ط1 ،2000،ص 208.

[2](2001-2002),delegation du senat pour L'UE,http://www.euromed net /MEDA évaluation/ MDP/default.htm.

[3] _Louis le Pensec,le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information

الفرع الأول: مرحلة التعاون وفق السياسة المتوسطية الشاملة :(PMG)

إن تحليل العالقات الاورومتوسطية الرامية إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين يتطلب منا الوقوف عند تطور هذه العالقات وذلك بعرض مختلف أجيال اتفاقيات التعاون[1]:

اتفاقيات جيل الستينات (الجيل الأول):

لقد غلب على هذه المرحلة الطابع الثنائي للاتفاقيات خصوصا فيما تعلق بمستوى التدفقات التجارية وتعلق الأمر أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون)، وهي تدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية وتحت ضوابط وأدوات السياسة الفلاحية المشتركة والمتمثلة في الأسعار المرجعية ونظام الحصص والتوقيت الزمني، علاوة على ذلك فقد غلب على هذه الاتفاقيات الطابع الثنائي.

اتفاقيات جيل السبعينات (الجيل الثاني):

من مميزات هذه الاتفاقيات أنها ذات طابع شمولي تأخذ بعين الاعتبار الجانب التجاري للمنتوجات الزراعية الذي سبق الإشارة إليها في اتفاقيات الجيل الأول، وكذا الجانب الخاص بالمنتوجات الصناعية والملف الاجتماعي قضايا الهجرة والتعاون المالي والتقني أيضا.

3- اتفاقيات جيل الثمانينات (الجيل الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة (PMR)

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، وعرفت أن ذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي :

[1] بوزكري جمال الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الج زائري مذكرة نيل شهادة الماجستير اقتصاد دولي المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة العمال جامعة وهران 2013/2012 ص 85-86.

- التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبيمرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثالث دول جديدة العضوية.

- تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية.

الفرع الثاني: مرحلة التعاون وفق الشراكة الأوروبية المتوسطية :

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر من سنة 1995 وذلك بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في غضون سنة 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الأموال [1]، غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آن ذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (4+5) أي 5 دول مغاربية (الجزائر،المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)، و4 دول أوروبية (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا) وأصبحت ندوة (5+5) بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 17/12/1988 تحت عنوان "حقائق وأفاق العالقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية "، ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 24-1989/05/27 حضرتها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا.[2]

[1] _Lionel Fontagne et Nicolas Pèridy, L'union Européenne et Le Maghreb, OCDE, Paris, 1997, P 70

[2] _ Mohamed Ben El Hassan Alaoui, Le Maroc et l'UE a l'aube du XXleme siècle (point de vue de sa majesté le
roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, 1999,N°41, P 209.

ثم تطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول المتوسطية، حيث تبنت إسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في شهر جوان 1992، وهذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على الفضاء المغاربي فقط ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الاثني عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 1994/10/19 ، والذي يحمل عنوان : " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية وإقامة شراكة أورومتوسطية ."

المطلب الثالث: مضمون وأهداف الشراكة الاورومتوسطية

استكمالا للمخططات التوسعية للاتحاد الأوروبي باتجاه وسط وشرق أوروبا وباتجاه الجنوب المتوسط أقام الاتحاد الأوروبي مشروع إطار تعاقدي بينه وبين الدول المتوسطية غير الأوروبية ليحل محل الاتفاقيات المبرمة سابقا، فتمثل الشراكة الاورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم أسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا و فلسطين.[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الشراكة الاورومتوسطية على أنها عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية للعالقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحديا خطيرا للدول المتوسطية العربية تمس بمقوماتها الاس اسية وحاضرها ومستقبلها، تستوجب هذه التحديات العمل الجاد لاستيعابها وتحضير المجتمع والوطن ثقافيا

[1] رعد حسن الصرن نظريات الإدارة والأعمال دراسة ل401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها دار الرضا للنشر سوريا 2004 ص46 .

واجتماعيا للوصول إلى أقصى درجات التعاون والتضامن العربي بتوحيد المواقف والخطط والبرامج إلى درجة التوحيد فيما بينها أو الاندماج الكلية.[1]

تختلف الشراكة الا ورو متوسطية عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

تتمثل أطراف العلاقة في الشراكة في الاتحاد الأوروبي بكل أعضائه وهياكله من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى.

أولا: الاتحاد الاوروبي : ويشمل الدول الاوروبية الأعضاء في الاتحاد (27 دولة) والممثلة بالهيئات الآتية:[2]

1. المجلس الأوروبي : (le conseil européen): يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالاتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحال لخلافات.
2. اللجنة الأوروبية : (La commission européenne) : _تتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائم ين للدول الأعضاء يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفقا لقرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعيالأوروبي، الصندوق الزراعي الأوروبي، وصندوق التعاون .

[1] هاني حبيب، مرجع سابق، ص54.

[2] هاني حبيب، مرجع سابق، ص55.

3. البرلمان الأوروبي : (Le parlement européen): هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء، حيث يتم انتخاب أعضائه من دول الاتحاد، وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية(Le comité économique et social) : وهي لجنة استشارية

تتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 4سنوات قابلة للتجديد، وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة عن الدول الأعضاء التنفيذ أهداف أوروبا الموحدة، وتضم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة كممثلي المنتجين وأصحاب العمل، وممثلي العمال ...إلخ.

5. محكمة العدل الأوروبية :(La cour européenne de justice): تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتعقد المحكمة جلساتها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.

6. محكمة المحاسبة الأوروبية 12(La cour descomptes(européenne : تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة، وكذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوروبية .

ثانيا: الدول المتوسطية غير الأوروبية:

يضم الطرف الثاني في عالقة الشراكة الاورومتوسطية اثنى عشر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بـ 08 دولة عربية وهي (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر والمغرب) وكل من تركيا و مالطا وقبرص وفلسطين.

[1]

[2]Pour plus des details de ces institutions Voir : Jean Louis Burban : Les institutions européennes, Vuibert, Paris,

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأوروبية – المتوسطية:[12]

الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدول العربية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة ، المتمثلة أساسا في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعا وخدمات ورأسمال، بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة " الأصولية الإسلامية والعمل على مقاومة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية، وهو ما يسعى اليه الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة بآلياتها الأربعة المتمثلة في إقامة منطقة التبادل الحر ودعم التعاون المالي، وتعميق التعاون الاقتصا دي والاجتماعي والعلمي والشروع في حوار سياسي هادف بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة.[3]

يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الاورومتوسطية بشكل عام في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل التقارب بين الثقافات [4]،ويمكننا تلخيص أهداف كال الطرفين فيما يلي :

- أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية[5]:

تتمثل فيما يلي:

---

[1] http//www.isometric.free.fr. (consulté le 20/06/2005).

[2]Voir : Nicolas Barto, L'imperialisme Européen et le libre échange: Les Accords euro-mediterranéens Aout

[3]محمد محمود الامام، مرجع سابق، ص204.

[4]هاتي حبيب، مرجع سابق، ص95.

[5]لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)، الجزائر، نوفمبر 1999،ص19.

- توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.

- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية، وكذا مبادرة(Eiznstadt.E.Stuart)التي تم اقتراحها سنة 1998 (أي 1 سنوات بعد مؤتمر برشلونة) المتضمنة للرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة المغاربية بدولها الثالث (الجزائر، المغرب وتونس) والمتمثلة في ما يلي[1]:

- تحقيق تشاور سياسي على مستوى عالي مع المسؤولين المغاربة.

- الوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي م غاربي موحد مندمج ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لاتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA)وترقية الشركاء التجاريين والماليين ما بين المجموعتين أو التكتلين .

– التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والخطر النووي والإرهاب ... إلخ، حيث زاد عدد المهاجرين من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من 882 ألف سنة 1950 ليصل إلى 5.3مليون سنة 1974 ،خاصة وأن الحوض المتوسطي يعتبر المصدرالرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة.

لإشارة فقد تم توقيع إتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب في جوان 2004 (الهدف منها تنويع المتعاملين).

[1] _Nicolas Barto, Ibid.

- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشةفيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.

- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا حجم الكبير.1

- إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة ، 2030 وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، وترى المجموعة الأوروبية أنه البد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة.[2]

- أهداف الشراكة من منظور دول جنوب المتوسط:

تسعى الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أ ساسا إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف تجمعات كثيرة كاتفاقية التجارة الحرة لامريكا اللاتينية (NAFTA)ومنطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)، والاتحاد الأوروبي(UE)، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتوجات الدول العربية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الاتحاد الأوروبي لتنمية الاقتصاديات العربية ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

[1]_قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو – عربية، أيام8/9/ماي 2004 جامعة فرحات عباسى، سطيف، ص .01.

[2]_سمير صارم، مرجع سابق، ص181.

ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها فيما يلي:[1]

- الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية.

- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار

- الاستفادة من نقل التكنولوجيا و ذلك من خلال إقامة المشا ريع الاستثمارية الأوروبية في الدول العربية.

- ولعل من بين العوامل التي أدت بتعجيل إبرام اتفاقيات الشراكة مع أوروبا هو الانضمام المرتقب أن ذاك (والذي تحقق فعال مؤخرا لدول أوروبا الوسطى والشرقية للاتحاد الأوروبي وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات العربية في الجوانب الآتية :

- سوف يقل الدعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط لينتقل إلىدول أوروبا الوسطى والشرقية وهذا باعتبار أن ميزانية الاتحاد الأوروبي غير مرنة.

- تتيح معاهدة ماستريخت حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الشغل للدول الجنوبية على وجه الخصوص.

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص70.

- زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط وشرقه (PESM)بالإضافة إلى انفتاح أسواق الاتحاد الأوروبي على صادرات دول أوروبا الوسطى والشرقية (PEC0) التي تنافس دول جنوب وشرق المتوسط.1

- فمن هذا المنطلق يمكننا القول أن أوروبا ستستفيد من سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ 002 مليون نسمة (أي 002 مليون مستهلك محتمل)، كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات وكذا ا لموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد والاستغلال في إطار مشروع مستقبلي.[2]

وما يجب الإشارة إليه أن تطوير النسيج الاقتصادي العربي في إطار التعاون مع الدول الأوروبية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الانتقال الصناعي والتكنولوجي من الشمال إلى الجنوب المتوسطي من خلا ل وحدات إنتاجية تسير في إطار ما يسمى بعقود المؤسسات المشتركة (Joint Venture). من خلال الشراكة ينبغي احترام حد أدنى من المبادئ الممثلة فيما يلي:[3]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة.

- وضع حوار أورو – متوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية علاقات حسن الجوار وتقريب شعوب المنطقة.

[1] _Lionel Fontagne, op.cit, p 48.

[2] _Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000).

[3] _Fabrice Belaïch, la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, op.cit, P 91.

ويجب التنويه أن اتفاقيات الشراكة تختلف عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي :[1]• تعتبر الشراكة أكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العال قات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي (السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية) .

- مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كال الطرفين، الا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حر (0102).

- لن يخصص الاتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من الدول المتوسطية كما كان سابقا، بلستكون هناك مبالغ تأشيرية فقط، وستحدد المخصصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ والامتصاص.

- يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الات حاد الأوروبي والدول المتوسطية على التزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي.

- الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية بين دول المتوسط.

- التزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

[1] _احمد عبد الكريم مبارك الشقران، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص37-38.

المبحث الثالث: مؤتمرات واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

لقد كان الاحترام المنافسة القوية بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان، واختتام جولة الأرجواني دوار في الإسراع بتقييم السياسة الأوربية تجاه منطقة البحر المتوسط. ولقد مثلت سنة 1994 منعرَجًا مهمًا في العلاقات الأوربية المتوسطية [1]، حيث صادق المجلس الأوربي على السياسة الجديدة للإتحاد الأوربي بشأن العلاقات مع الدول المتوسطية تحت عنوان "تقوية سياسة الإتحاد الأوربي في المتوسط وإنشاء مشاركة في الإتحاد الأوربي والدول المتوسطية وقام الإتحاد الأوربي بعرض تلك السياسة على مؤتمر برشلونة، وقد حدد إعلان برشلونة الصادر عن اجتماع الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية كما نص البيان الختامي لمؤتمر برشلونة على ضرورة عقد مؤتمرات دورية، بين وزراء خارجية دول الإتحاد الأوربي والدّول المتوسطية الشريكة.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة

يعتبر مؤتمر برشلونة – الذي اقترحته اسبانيا ونظمه الإتحاد الأوربي – الخطوة الأولى لانطلاق الشراكة الأورو – متوسطية،بمشاركة 27 دولة (الدّول الخمسة عشر المكونة للإتحاد الأوربي، وسبع دول عربية هي مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب تونس والجزائر) بالإضافة إلى تركيا وقبرص وإسرائيل، فيما حضرت جامعة الدّول العربية والإتحاد المغاربي وموريتانيا بصفة ضيف خاص . وقد استغلّ الإتحاد الأوربي الظروف الدولية والإقليمية الملائمة ليطرح مشروعه للشراكة الأورو – متوسطية والتي كان أبرزها:

[1] محمد محمود الإمام، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، 1997 ص.575.

- مشروع الشراكة الأورو – متوسطية جاء كمشروع أوربي – عربي في مقابل المشروع الأمريكي – الإسرائيلي المتمثل في الشرق أوسطية في ظل احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية في منطقة الشرق متوسط، لاسيما عقب حرب الخليج الثانية وما أعقبها من ترتيبات إقليمية استهدفت بناء شرق أوسط جديد.

- انطلاق العولمة الاقتصادية التي عبرت عنها "منظمة التجارة العالمية " وسعي الدول الكبربلفتح الحدود أمام حركة التبادل التجاري بما يعزز مصالحها الاقتصادية.

- انطلاق ما يسمّى عملية السلام بين الكيان الصهيوني والفلسطيني، ومشروع الشرق الأوسطالجديد الذي طرحه رئيس الوزراء الصهيوني السابق شيمون بيرز، كبديل عن جامعة الدّول العربية،والتي كانت تهدف جميعها إلى محاولة إدماج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

- نهاية حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت.

- بروز مشكلة الهجرة السرية التي كانت حتى ذلك الوقت ظاهرة جديدة.

- المسألة الأمنية التي ظهرت مع الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات، وظهور المد الإسلامي في المنطقة، إذْ باتت أوربا متخوِّفة من توسع دائرة هذا المد.

لقد حدّد إعلان برشلونة الصادر عن اجتماع الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية، الذي احتوى على ثلاثة جوانب رئيسية للمشاركة الأوربية – المتوسطية، وهي الشراكة السياسة والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1].

[1] عبد الهادي عبد القادر السويفي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة جامعة أسيوط، 2008، ص284.

1 -الشراكة السياسية والأمنية:

وفي هذا الجانب تتعهد الأطراف الشراكة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي.
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدّول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب.
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقّهم في تقرير المصير.
- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المنظمات ا لدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون.
- ويتّضح مما سبق أن الشر اكة السياسية والأمنية كما وردت في إعلان برشلونة، تهدف في جوهرها إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي كما تعمل على تدشين نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان التعدّدية، ومن ثمّ فإنها من وجهة نظر رجال

الأعمال تساعد على خلق بيئة مو اتية لازدهار النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادرات الفردية في إطار التحول نحو القطاع الخاص.

2- **الشراكة الاقتصادية والمالية :**

يؤكد بيان برشلونة في هذا الجانب على أهميّة النمو الاقتصادي والاجتماعي الدا ئم والمتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة، وقد حدّد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيض فوارق النمو في المنطقة الأوربية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل – الإقليميين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ترتكز الشراكة الاقتصادية والمالية على ما يلي:

الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة:

ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوربية – متوسطية واتفاقيات تجارة حرّة بين شركاء الاتّحاد الأوربي اعتبارا من عام2010.

تنمية التبادل والتعاون الاقتصادي:

وفي هذا الصدد أكّد المشاركون على وجوب دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات المحلية وبالاستثمارات الخارجية المباشر.

هذا إلى جانب تشجيع الأطراف الشراكة للمشروعات المختلفة على عقد اتفاقات فيما بينها ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وتوفير مناخ وإطار قانوني مواتيين، وتبني برنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط.

التعاون المالي:

ترتكز الشراكة الأورو – متوسطية على زيادة كبيرة في المعونة المالية، وتعبئة القدرات الاقتصادية المالية، وتجدر الإشارة أنَّ القمة الأوربية في "كان" قد رصدت مبلغ 4685 مليون ايكو لهذه المعونة خلال الفترة ، 1996-1995 وذلك بالإضافة إلى ما سيقدمه البنك الأوربي للاستثمار من منح وقروض لهذا الغرض.

3- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1]:

يركز هذا الجانب من الشراكة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية، وتؤكد الأطراف الشراكة على ضرورة تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالتعليم والتأهيل للشباب، والشراكة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، ودعم المؤسسات الديمقراطية، وتوكيد دولة القانون، والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة الم خدرات، وظاهرة الإجرام الدولي والفساد، ومختلف مظاهر العنصرية.

ويمكن أن نجد وراء أهداف برشلونة المعلنة أهداف أخرى منها:

- رغبة أوربا في تكريس وجودها في المنطقة لتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

"بأننا هنا" لأن الو.م.أ باتت تدخل في المنطقة وفي أوربا نفسها.

[1] رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا للنشر، سوريا، ، 2001 ص325.

- رغبة الإتحاد الأوربي في إيجاد مجال أوسع للصادرات الأوربية من سلع وخدمات خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية وسعيها لتحرير التجارة الدولية وانضمام أغلب دول منطقة البحر المتوسط عضويتها.
- احتواء العنف الذي ينتشر في بعض البلاد المتوسطية عن طرق خطة لمحاربة الإرهاب.

المطلب الثاني:المؤتمرات الأخرى اللاحقة

نص البيان الختامي لمؤتمر برشلونة على ضرورة عقد مؤتمرات دورية تجمع بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة، تكون بالتناوب بينها، ومنذ انعقاد مؤتمر برشلونة في عام ، 1995 عقدت عدة مؤتمرات لوزراء الشؤون الخارجية الأورو- متوسطيين منها في مالطة أفريل ، 1997 في شتوتجارت أفريل ، 1999 في مرسيليا نوفمبر ،2000 في بروكسيل 5 و6 نوفمبر ،2001 في فالنسيا 22 و23 أفريل 2002 وفي نابولي 2 و3 ديسمبر .

وعلاوة على ذلك عقدت اجتماعات غير رسمية أو نصف سنوية لوزراء الخارجية نفس الدول، في باليرمو جوان 1998 وفي لشبونة مايو 2000 وفي كريت (27-26 مايو 2003)، في دبلن (5-6 مايو 2004، وفي لاهاي (30-29 نوفمبر 2004).

وفيما يلي بعض من أهم المؤتمرات التي مرة بها مسيرة برشلونة:

1 -مؤتمر فاليتا (مالطا): كما أتى في التسمية فقد أنعقد هذا المؤتمر في مدينة فالتا بمالطا يومي 15 و16 أفريل 2007 وذلك بحضور جميع وزراء خارجية الدول المتوسطة ودول الاتحاد الأوربي، وبرئاسة وزير خارجية مالطا، تركزت فيه الأعمال على دعم ومتابعة تطوير إقامة منطقة للتبادل الحر بين الشركاء من خلال تدعيم التعاون الإقليمي وإبرام أكثر

للمعاهدات مع شركاء المتوسطين، ودعم الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول وهذا تحت إشراف المفوضية الأوربية.[1]

مؤتمر بالارمو (ايطاليا): أنعقد المؤتمر بين يوم الثالث والرابع من جوان سنة 199 في مدينة بالارمو الايطالية بمشاركة جميع وزراء الخارجية للدول المعنية (27 دولة آنذاك) والذي أنعقد بصفة استثنائية (غير رسمية) بطلب من بريطانيا، الهدف منه دراسة مدى التقدم الذي تحقق في مسار برشلونة، ودار النقاش بشكل خاص في هذا المؤتمر حول بعض النقاط الحساسة نذكر منها ما يلي[2]:

1. الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم مصالح جميع الأطراف المعنية.
2. مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنجزة على أرض الواقع.
3. شرح الأسباب الرئيسية لعدم التقدم المسجل في دول مقارنة بأخرى.
4. التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.
5. تعزيز دعم الاتحاد الأوربي للدول المتوسطية الشريكة لمواصلة الإصلاحات.
6. الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.

3- مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا)3: تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو - متوسطي الثالث في (شتوتغارت) بألمانيا بين 15-16 افريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل والدائم

---

[1] _عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية المتوسطية**، مرجع سابق، ص210.

[2] _المؤتمر الوزاري الاورو-متوسطي الخاص،بالارمو،3و4 جوان 1988نمن على الموقع الالكتروني اطلع عليه بتاريخ 2010/03/22،.http://www.euromedcafe.org

[3] هاني حبيب، **الشراكة الأورو- متوسطية مالها وما عليها**، سوريا، ،2003 ص129 .

وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والوصول إلى تسويات عادلة للصراعات والتوترات التي تعيشها المنطقة.

وأكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو – متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة ، 2010 واعتماد الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة

4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا):

يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه، حيث اجتمع وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء في مرسيليا في الفترة الممتدة ما بين 16-15 نوفمبر ،2000 وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف (التي بدأت في 28/09/2000) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوربية المتوسطية[1].

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى والجدول الموالي يلخص مختلف الأحداث التي جرت بعد مؤتمر برشلونة

الجدول (ا -1): يبين الأحداث الرئيسية التي جرت بعد مؤتمر برشلونة1995-2008

27-28 نوفمبر 1995	المؤتمر الأورو- متوسطي، برشلونة.
5-6 أفريل 1997	المؤتمر الأورو- متوسطي الثاني، مالطة.
1 جويلية 1997	بدء سريان اتفاقية الشراكة المؤقتة بين الاتحاد الأوربي

[1] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية المتوسطية**، مرجع سابق، ص211.

	ومنظمة التحرير الفلسطينية.
1 مارس 1998	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي وتونس.
3-4 جوان 1998	المؤتمر الأورو- متوسطي الخاص، باليرمو.
28-29 جانفي 1999	المؤتمر الأورو- متوسطي حول التعاون الإقليمي، فالنسيا.
15-16 افريل 1999	المؤتمر الأورو- متوسطي الثالث، شتوتجارت.
1 مارس 2000	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والمغرب.
25-26 مايو 2000	اجتماع اللجنة الاستشارية الأورو- متوسطية، لشبونة.
15-16 نوفمبر 2000	المؤتمر الأورو- متوسطي الرابع، مرسيليا.
5-6 نوفمبر 2000	المؤتمر الأورو- متوسطي، بروكسل.
22-23 افريل 2002	المؤتمر الأورو- متوسطي الخامس، فالنسيا.
26-27 مايو 2003	المؤتمر الأورو- متوسطي نصف السنوي، كريت.
2-3 ديسمبر 2003	المؤتمر الأورو- متوسطي السادس، نابولي.
5-6 مايو 2004	المؤتمر الأورو- متوسطي نصف السنوي، دبلن.

29-30نوفمبر 2004	المؤتمر الأورو- متوسطي نصف السنوي، لاهاي.
30-31 مايو 2005	المؤتمر الأورو- متوسطي السابع، لوكسمبورغ.
1سبتمبر 2005	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر.
27-29 نوفمبر 2005	قمة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات ببرشلونة.
24 أكتوبر 2006	إقرار المجلس الأوربي وضع أداة الجوار الأوربي IEVP محل تأسيس ميدا
3-4 نوفمبر 2008	المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط مرسيليا.

المصدر: صلاح الدين يحي مداح، أثار الشراكة الأورومتوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص36.

المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الأوربية- المتوسطية

تنفيذًا للسياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوربي واسترشادًا بإطار العمل المتعدد الأطراف الذي ينصّ عليه إعلان برشلونة ويهدف إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوب المتوسط عرض الإتحاد الأوربي على كل الدّول المقترح انضمامها لاتفاقيات الشراكة مشروعات متقاربة المضمون لكنها تختلف في التفاصيل وقد وقّع الإتحاد الأوربي بالفعل اتفاقيات مشاركة كان أولها مع تونس، ورغم النقائص التي عرفتها إلاّ أنه كان هناك تقدم في بعض جوانب الشراكة الأورو - متوسطية أهمها:

أولاً: التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية: لقد وقعت مجموعة من الاتفاقيات بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط الشريكة وعلى الرغم من التأخر الذي عرفته بسبب إجراءات المصادقة، إلاّ أنّها عبّرت بوضوح عن أهمية الحوار السياسي والثقافي والحرية الاقتصادية في الدول الشريكة.

الجدول (ا –2): يوضّح تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية

البلدان المتوسطية	تاريخ التوقيع على الاتفاق	دخوله في السريان
الجزائر	22 افريل 2002	1 سبتمبر 2005
السلطة الفلسطينية	24 فيفري 1997	1 جويلية 1997
مصر	25 جوان 2001	1 جوان 2004
إسرائيل	20 نوفمبر 1995	1 جوان 2000
الأردن	24 نوفمبر 1997	1 مايو 2002
لبنان	17 جوان 2002	1 مارس 2003
المغرب	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
سوريا	أكتوبر 2004	لم تتم المصادقة بعد .
تونس	17 جويلية 1995	1 مارس 1998
ليبيا	ملاحظ	

المصدر :اللجنة الأوروبية.

إنّ الاتفاقيات التي أبرمتها الدّول المتوسطية مع الإتحاد الأوربي لا تختلف في جوهرها، وإن سجّلت بعض الاختلافات وذلك حسب خصوصيات كل بلد وأهميته ووزنه

الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل هذه الاختلافات على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:**الجدول (I-3) :أوجه الاختلاف بين بعض اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية**

منطقة لتجارة الحرة	حدد الاتفاق المادة 1 فترة انتقالية أقصاها 12 سنة	يمكن ان تمتد من 12 الى 16سنة	12 سنة	12 سنة	حدد الاتفاق فترة انتقالية أقصاها 12 سنة
فترة السماح لبعض السلع	لا توجد	6 سنوات	لا توجد	5 سنوات	لا توجد
حظر رد الرسوم	بعد 6 سنوات من تنفيذ الاتفاقية	بعد 6سنوات من التنفيذ	4 سنوات	بعد 5 سنوات من التنفيذ	لا توجد
قاعدة تراكم المنشأ	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة	لم ينص صراحة على إمكانية استخدامها	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة
المنافسة	احترام التوجيهات السياسية الاوروبية في هذا المجال	لا توجد التزامات قاطعة	التزام بتطبيق القواعد المتعلقة بالممارسات الغير تنافسية بالسوق وتصرفات ذوي السيطرة	لا توجد التزامات قاطعة	لا توجد التزامات قاطعة
الفترة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية	5 الى 7 سنوات من بدء التنفيذ	4 سنوات من بدء التنفيذ	4 سنوات من بدء التنفيذ	5 الى 7 سنوات من بدء التنفيذ	5 سنوات مبدء التنفيذ

المصدر: اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوربي والبلدان محل الدراسة (الجزائر، مصر، تونس، الأردن، المغرب).

من خلال الجدول يتضح أن:

- هناك اختلاف طفيف بين اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية مع الإتحاد الأوربي، فمثلاً نلاحظ تفلوت في الفترة الانتقالية حيث تتضمن الاتفاقية الجزائرية والمغربية والتونسية والأردنية الإزالة الفورية للقيود الجمركية عن سلع القائمة الأولى، أما مصر فقد تمتعت بأربع سنوات كفترة انتقالية، أما فترة السماح في المغرب والجزائر لا توجد وتتراوح من أربع سنوات إلى خمس سنوات من تاريخ التنفيذ لا يتم خلالها تخفيض القيود الجمركية.

وفيما يخص قاعدة تراكم المنشأ (حيث يعتبر المنتج أو المكون الناشئ في أحد الأطراف ناشئًا في إقليم الطرف الآخر) فهو مسموح بالاستخدام وفق شروط محدّدة في كل الدّول محل الدراسة ماعدا الأردن التي استفادت من قاعدة التراكم الثنائية فقط ولم ينص على إمكانية استخدامها للتراكم متعدّد الأطراف، واستفادت مصر من قاعدة التراكم القطري [1]أي أنّ المواد التي لها صفة المنشأ في أي من الدّول التي تحكمها منطقة تجارة حرّة مع الإتحاد الأوربي (الأردن، المغرب، تونس، تركيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، إسرائيل) شرط أن تكون بين مصر وهذه الدّول اتفاقية تجارة حرّة، بينما استفادت تونس والجزائر والمغرب من قاعدة التراكم المتعدد . أما الفترة الانتقالية لتطبيق حقوق

[1]إنّ الفرق بين التراكم القطري والتراكم المتعدد الأطراف ان هذا الأخير يتطلب مستندات اكثر من متطلبات التراكم القطري. فقد يطلب من موردي
المدخلات معلومات مفصلة في ظل التراكم المتعدد الأطراف،بينما في ظل التراكم القطري يكتفي بشهادة منشا و تحديد أي شركة استوردت المدخلات.

الملكية الفكرية فقد حدّدت في الأردن والجزائر من 5 إلى 7 سنوات من بدء التنفيذ، أما مصر وتونس فحددت بـ 4 سنوات.

في المقابل إنّ الاتفاقية لم تتضمن أي التزامات قاطعة على الإتحاد الأوربي في أغلب المجالات، ما عدا مجال حقوق الملكية الفكرية.

ثانياً: برامج ميدا لتمويل الشراكة الأورو- متوسطية (1995- 2006) برامج "ميدا" هي الأداة الرئيسية للإتحاد الأوربي، في مجال تحقيق أهداف الشراكة الأورو –متوسطية المنصوص عليها في إعلان برشلونة نوفمبر ، 1995 حيث تسمح بتمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، وتسهر اللجنة الأوربية (باعتبار ها الجهاز التنفيذي لميزانية الإتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي والمالي) على تمويل المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الوطني أو الجهوي بالتعاون مع الدّول الأعضاء، ولعبت هذه البرامج دورًا هاماً في التمويلات المتعلقة بدعم الإصلاحات "دعم الميزانية، تطوير القطاع الخاص، عصرنة القطاع الصناعي... الخ" وذلك بهدف تهيئة اقتصاديات دول جنوب المتوسط لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، وتدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني[1]:

حيث غطى برنامج (MEDA) الأول والثاني الفترة (1995- 2006)، ثمّ بعدها عوّض بأداة مالية جديدة سميت بسياسة الجوار الأوربية، والتي بدأت في سنة 2007 وستنتهي في سنة2013 .

1- برنامج ميدا I : صدر برنامج ميدا I عن طريق التنظيم المؤرخ في 23 جويلية 1996، وفي إطاره تمّ تحديد مبلغ مالي إجمالي للمساعدات المالية قدّر بـ 4685 مليون وحدة نقدية أوربية خلال الفترة (1995-1999)، تمّ صرف حوالي 25% من

[1] Les activités de l'union européenne – synthèse de la législation: "**programme MEDA**", le site: www.europa.eu/scadplus

.

الإعتمادات التي تعهد بها الإتحاد فقط بالتعاون الثنائي،والجدول الموالي يوضح المبالغ المخصصة لكل بلد في إطار برنامج ميدا I.

الجدول (I-4):يوضح المبالغ المخصصة لكل بلد في(I-MEDA)للفترة(1999-1995)مليون أورو

التعاون الثنائي	الالتزامات	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الالتزامات
الجزائر	164	30	% 18.2
مصر	686	157	% 22.8
الأردن	254	108	% 42.5
لبنان	182	01	% 0.5
المغرب	656	127	% 19.3
تونس	428	168	% 39.2
سوريا	99	0	% 0
فلسطين	111	54	%48.6
بقية الدول[1]	855	230	% 27
المجموع	3435	890	% 26

[1]**بقية الدّول الأخرى هي:** مالطا، تركيا، إسرائيل، قبرص.

من خلال الجدول يتّضح لنا أنّ المدفوعات الفعلية من هذه المخصصات هي 890 مليون أورو بنسبة ، 26% وأنّ إجمالي المبالغ المدفوعة للدول العربية المتوسطية بلغ 660 مليون أورو بنسبة 4 من إجمالي المبالغ المدفوعة، بالإضافة إلى أنّ الدول المتوسطية لم تستطع استخدام المبالغ المخصصة لها، فسوريا مثلاً لم تستخدم الأموال المخصصة لها إلاّ في حدود تقترب من الصفر أي أنّها لم تحصل على أي مساعدات مالية خلال الفترة (1991-1999)، أما الجزائر فلم تستخدم سوى 2 كما يتضح أنّ أكبر نسبة استفادت منها السلطة الفلسطينية ، 6.48% والمشكلة ليست في نقص الأموال وإنما عدم قدرة هذه الدّول في إنفاقها في مشاريع تنموية، إضافةً إلى بطئ وتيرة الإصلاحات التي تمّ الشروع فيها ونسبة التقدم في المفاوضات مع الإتحاد الأوربي بشأن اتفاقيات الشراكة، فالدول التي وقعت عقود الشراكة آنذاك استفادت من تمويلات جد معتبرة، أي أن هناك علاقة بين معدل استخدام هذه الأموال وسرعة المفاوضات الخاصة بتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد كما هو الحال بالنسبة لسوريا.

2- برنامج ميدا II: صدر برنامج ميدا II عن طريق التنظيم المؤرخ في 27 نوفمبر 2002، وفي إطاره تم تحديدغلاف مالي يقدر بـ 5330 مليون أورو للفترة (2000-2006) وهو مبلغ يعد مرتفعًا نوعًا ما مقارنة I (4865مليون أورو)، وفي إطار هذا البرنامج تم صرف حوالي 90% من الإعتمادات التي تعّهد بها الإتحاد الأوربي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بـ ميدا I(52%)، وجاء هذا البرنامج (MEDA II) بعد تقييم مرحلة (MEDA I)ومحاولة الإتحاد الأوربي تدارك النقائص التي أظهرها سير برنامج وضع برنامجMEDA II قصد تحسين العلاقة (تعهّدات- إنفاق) وذلك باعتماد إجراءات جديدة تتمثل في :[1]- التركيز على التسيير المحلي للبرنامج بواسطة بعثا ت الإتحاد الأوربي في الدول الشريكة.

- تقوم كل دولة بوضع برامج تأشيرية متعدّدة السنوات يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات.

- برمجة المشاريع لعدد محدود من الأولويات يتمّ تحديدها بالتشاور مع الدول المستفيدة في إطار إستراتيجية متعدّدة السنوات.

- وضع مخططات مالية تعكس أو تعبّر عن الأولويات المحدّدة من طرف كل دولة متعاقدة.

[1] Louis LePensec, la partenariat euro-méditerranée: Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE, http://www.euromed.net/MEDA/évaluation/MDP/default.htm.p17.

الجدول رقم (ا-5) : يوضّح المبالغ المخصصة لكل بلد في(MEDA II)للفترة(-2000-2005) مليون أورو

الدول المستفيدة	الالتزامات	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الالتزامات
الجزائر	388.8	66.3	% 19.5
مصر	592.5	342.3	% 57.8
الأردن لبنان	331.8	200.2	% 60.4
المغرب	123.7	45.6	% 34.4
	982	576.2	% 58.7
سوريا	179.8	84.7	% 47.1
تونس	517.5	282.5	% 54.6
فلسطين	522.4	498	%95.3
مجموع الشراكة الثنائية	3597.6	2095.8	% 58.3
التعاون الإقليمي	904.4	627.1	% 69.3
المجموع الكلي	4502	2722.9	% 60.48

Source: Le bilan du programme MEDA- les notes d'alerte de centre international de hautes études agronomiques méditerranéenne, Bruxelles, N°22, 2006, p02 :

من خلال قراءتنا للجدول السابق نلاحظ ما يلي

- إنّ الدول العربية المتوسطية حصلت على 41.81% من إجمالي الالتزامات المخصصة للفترة (2000- 2005) وتمركز هذه الالتزامات بالنسبة للمغرب بنسبة تفوق12%.

- إنّ المدفوعات الفعلية من المخصصات هي 2723 مليون أورو فقط بنسبة 5.65%من إجمالي المبالغ المدفوعة، أي أنّ إجمالي قيمة المبالغ التي تمّ دف عها بالفعل أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف إجمالي المبالغ التي دفعها طيلة فترة برنامج MEDA I.

- تم تخصيص حوالي 28 % من الموارد المخصصة لـ ميدا II على المستوى الثنائي إلى الشركاء المؤهلين للحصول على تمويل ثنائي، وتم تخصيص 18% المتبقية من الموارد للأنشطة الإقليمية بمبلغ 627 مليون أورو و هو مبلغ متواضع جدا.

إنّ حجم هذه المساعدات يترجم أهمية التي يمنحها الإتحاد الأوربي لعلاقاته مع جيرانه المتوسطين، مع العلم أنّ حوالي نصف هذه المساعدة موجه إلى تدعيم برامج الإصلاح الرئيسية التي ترمي إلى الازدهار.

ثالثاً: السياسات الجديدة للإتحاد الأوربي (سياسة الجوار) إنّ سياسة الجوار الأوربية جاءت لسد النقص في الشراكة الأورو - متوسطية في مجال العلاقات الثنائية، وتحمل هذه السياسة في طياتها توجه سياسي ملموس أكثر منه في اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو- متوسطية حيث نشرت اللجنة الأوربية أول تصريح لها يتعلق بسياسة الجوار بعنوان "أوربا توسيع الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والجنوب"، تضمّن هذا التصريح الإعلان أنّه ابتداءً من مايو 2004 سيدخل الإتحاد الأوربي مرحلة جديدة حيث سيصبح عدد سكانه 450 مليون مواطن وناتجه الداخلي الخام يصل إلى 000.10

مليار، كما سيجاور الإتحاد الأوربي الموسع حوالي 385 مليون ساكن،موزعين على روسيا والدول الحديثة الاستقلال ودول جنوب وشرق المتوسط[12].

1-**مفهوم سياسة الجوار الأوربي** : تقوم سياسة الجوار الأوربي على فكرة بسيطة تمّ تدشينها في قمة المجلس الأوربي، في كوبنهاكن يوليو 2003[3] ، وفقاً لنص المادة 56 : والتي تنص على ضرورة قيام الإتحاد الأوربي بإقامة علاقات ذات امتيازات لتأسيس منطقة تتمتع بالرخاء وحسن الجوار، وتستند إلى قيم الإتحاد الأوربي من خلال عقد وتنفيذ اتفاقيات محددة بين الدول المعنية، وتضم سياسة الجوار 25 عضو في الإتحاد الأوربي، والدول المرشحة للانضمام إلى جانب 16 من الجيران المباشرين للإتحاد الأوربي من ناحية البر والبحر (الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا،إسرائيل، الأردن لبنان، ليبيا،مولدوفيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، أوكرانيا)، إلا أن العلاقات مع روسيا المجاور تتطور من خلال شراكة إستراتيجية تغطي أربعة "مجالات مشتركة" بدلا من أن تتطور من خلال سياسة الجوار الأوربية [4].

-1 أهداف سياسة الجوار الأوربي:

- تحمل سياسة الجوار الأوربي في طياتها الأهداف التالية[5]:

-دعم إستراتيجية التنمية القومية للدول الشراكة.

---

[1] والاستشارات،العدد15،2010،ص

[2] خليفي عبد النور،الشراكة الاقتصادية الاورو- متوسطية المنجزات و العوائق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث

[3] Communication from the commission: paving the way for a New Neighborhood Instrument, July2003.

[4] www.journalismnetwork.eu/index.php/_23_ar/purpose/european_neighbourhood_policy/.

[5] Bernard Hoekmen (2005), "from euro-med petnership to European neighborhood: deeper integration a la carte and economic development", the Egyptian centre for economic studies, working paper. N°103,July 2005.

-اندماج الدول الشراكة في الإتحاد الأوربي وفي التركيبة الاجتماعية.

-دعم آليات اتفاقيات الشراكة الأوربية مع دول العالم.

-تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.

-خلق منطقة من الازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الإتحاد بعلاقات تعاونية وسلمية مع جيرانه.

ويتمثل الهدف الأساسي من وراء هذه السياسة في إيج اد حلقة من الأصدقاء حول حدود الإتحاد الأوربي الموسع فضلاً عن أنّها تمثل عرضاً متاحاً لكافة الدول المجاورة غير الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوربي، يعني أن أفاق انضمام دول أوربا الشرقية للإتحاد هو المحرك الأساسي، في حين أنّ دول سيا سة الجوار ليس لديها أي أمل للانضمام، وبالتالي سيصبح همها الأكبر الظفر ببعض المساعدات .

خلاصة الفصل

يتمحور هذا الفصل على مشروع الشراكة الاورومتوسطية الذي يهدف إلى إقامة شراكة تعاونية بين الطرفين ،بحيث تطرقنا إلى الاتفاقية المؤسساتية والشراكة الاورومتوسطية أهم الاستراتيجيات الأوروبية في مسار برشلونة ، فرغم الطموحات الواسعة لإعلان برشلونة وأهدافه إلا أن الغالب على التعاون الأوروبي المتوسطي هو الإفراط في الطموحات والأهداف .

الفصل الثاني:

: واقع و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد الفصل

تقوم دول العالم خاصة الضعيفة صناعيا بالاستعانة بالتجارب السابقة و الخبرات التي تمتلكها البلدان الرائدة في هذا المجال بغية تحقيق هدف النهوض بقطاعها الصناعي؛ ومن هذا المنظور حرصت الجزائر من خلال جولات مفاوضاتها مع الجانب الأوروبي قبل التوقيع النهائي لاتفاقية الشراكة؛ على أن تشتمل هذه الاتفاقية على كل الجوانب المتعلقة بالقطاع الصناعي وأساليب تنميته، وهذا من أجل زيادة التحكم و الرفع في الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع، ولن يأتي ذلك إلا عن طريق البحث عن خيارات إستراتيجية وأساليب حديثة تواكب و تلازم النشاط الإنتاجي لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة بمساعدة الشريك الأوروبي.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نحاول تحليل وتفسير أسباب وأهداف الجزائر من وراء لجوئها إلى الشراكة الأجنبية كأداة مساعدة على تحقيق التنمية الصناعية المرجوة، بالإضافة إلى التطرق لأهم السياسات والبرامج الصناعية المعتمدة وذلك بغية إلقاء نظرة تقييمي لنتائج وآثار هذه البرامج على النسيج الصناعي الجزائري.

المبحث الأول:نشأة الشراكة الجزائرية الأوروبية

دخلت الجزائر منذ استقلالها في علاقات فردية ومتعددة الأطراف أساسها التعاون من مختلف دول المجموعة الأوروبية، وخلال هذه الفترة ارتفعت التبادلات التجارية بين الطرفين بشكل ملحوظ، وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي مجموعة من المراحل و التطورات المهمة منذ حصول الجزائر على الاستقلال إلى غاية تتويج هذه العلاقات بإبرام اتفاقية الشراكة، و دخولها حيز التنفيذ.

المطلب الأول :العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية قبل قيام اتفاقية الشراكة

لقد نظمت م عاهدة روما 1957(التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية) العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال اتفاقيات التعاون مع مستعمراتها السابقة، وتقوم اتفاقيات التعاون على أساس المادة 232 من معاهدة روما والتي نصت على :السماح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية و المنظمات الدولية..."،وفي ديسمبر عام 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديد علاقتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية عام 1976 .[1]

وقعت الجزائر اولى؛ مرحبا اتفاقيات التعاون مع المجموعة الأوروبية في 26افريل 1976 في إطار السياسية المتوسطية الشاملة التي تم تبنيها في قمة باريس (19-21 أكتوبر 1972)،

[1] مريم زكري،البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغربية،رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات اورومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،الجزائر ،2011/2010 ص35.

[1] وقد حدد التعاون في ثلاث مراحل رئيسية وهي [2]:

1.التعاون التجاري :يهدف هذا التعاون بصفة عامة إلى تشجيع ا لمبادلات التجارية بين الطرفين وهذا من خلال تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلي الأسواق الأوروبية و ترقية توازن المبادلات بين الطرفين.

2.التعاون القطاعي :ان هذا التعاون يتجسد خاصة في التعاون الاقتصادي والصناعي، إذ يتعلق بمحاولة المجموعة الأو روبية دعم الجزائر لتطوير نشاطها الإنتاجي وتحسين هياكلها الاقتصادية بهدف تنويع الروابط للمبادلات بينها وبين المجموعة الأوروبية، أما بالنسبة للتعاون الصناعي فقد كان يتمحور أساسا حول تحسين مستوى الإطارات من خلال القيام بدورات تكوينية وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى أنه يهدف إلى ترقية التنمية الصناعية من خلال الدخول في تعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية وغيرها.

3.التعاون المالي :ويتجسد هذا التعاون في البروتوكولات المالية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية إلي الجزائر على غرار باقي الدول الم توسطية، وأهم ما يميز هذه البروتوكولات ان المبالغ الممنوحة في إطارها تأخذ ثلاث أشكال :

- قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار **BEI**بشروط ميسرة.
- قروض بشروط خاصة لمدة 40 سنة و بفائدة (10٪).
- مبالغ ممنوحة في شكل مساعدات غير قابلة للاسترداد من طرف موارد ميزانية المجموعة.

[1]ليلى اوشن، مرجع سبق ذكره،ص64

[2]سهيلة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوروبية – الجزائرية رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،فرع:التحليل .

كما كرست الاتفاقية مبدأ تقديم إعانات مالية من قبل المجموعة، لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. وفي هذا الإطار تم التوقيع على أربع بروتوكولات مساعدة مالية مدة كل منها 05سنوات قابلة للتجديد.

المطلب الثاني: أسباب لجوء الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي كشريك أجنبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر بحيازته على **(54٪)** من المبادلات التجارية الخارجية للجزائر أي ما يعادل 60 مليار اورو [1]، وهذا يعني ان لجوء الطرفين إلى بإبرام اتفاقية شراكة إستراتيجية في مختلف الميادين وليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة تراكم سلسلة من الأحداث و الظروف التي أجبرت الطرفين على سلوك طريق الشراكة لتحقيق الأهداف المشتركة وحماية المصالح الاقتصادية للجانبين، كل ذلك شكل مجموعة من الأسباب الملحة للتعجيل بإبرام اتفاقية الشراكة، نذكر منها:

الفرع الأول: من منظور الجزائر

أولا: بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشيت البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها و تأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم او التسيير او التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي و نفور الاستثمار الأجنبي رغم من تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي [2].

---

[1] موقع وكالة الأنباء الجزائرية:

ضرورة – الانتقال– إلى– الشراكة – المباشرة –بين – المؤسسات –الجزائرية –الأوروبية– **economie/AR /1469 /ww.aps.dz//http:**

[2] عبد الحميد زعباط، الشراكة الاورومتوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد الأول، السنة الأولى، الشلف،الجزائر،2004 ،ص54.

ثانيا: الحصول على المعونات المالية و القروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات [1].

ثالثا : إن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا مكون 15 دولة صناعية مستوى دخل الفـرد فيها مرتفع يتمتع بسوق واسع وإنتاج وفير وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، تطبق سياسة زراعيـة مشتركة وتتمتع بحماية كبيرة، وبلد صغير متخلف، يعتمد على إنتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات يتخبط في مشاكل اقتصادية وهيكلية عويصة، تابع للاتحاد الأوروبي بحوالي **(56٪)**من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا **(05٪)** من تجارة الاتحاد الأوروبي، مثل هذه المعطيات من شأنها أن تعكس الوضع السيئ للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوروبي و تؤثر على عدم التنافس بين الطرفين، إلا أن هذا لا يمنع إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية منها[2]

- إن اتساع السوق الخارجي و تنفيذ سياسات الإصلاح والتكيف على المستويين الجزئي والكلى سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية، التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من وطأة البطالة.

- من المتوقع ان يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلي زيادة حجم الاستهلاك العائلي و هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى توسيع وعاء الضرائب على الاستهلاك، الأمر الذي يحسن الوضع ويقلص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية النفطية.

---

[1] سهام بشكيط، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،تخصص: التحليل والاستشراف الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،2009-2008،ص 111.

[2] صالح مفتاح، دلال بن ياسمينة،اتفاق الشراكة الاورو- جزائري : الدوافع، المحتوى، الأهمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : اثارو انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، الجزائر، 14-13نوفمبر 2006،ص08.

- يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتف اقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة، إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الصناعية الأوروبية سيؤدي إلي تقلص بعض الصناعات وبالذات تلك التي تتمتع الحماية أما الصناعات القادرة على زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة.

- إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصادي ين المحليين نتيجة انخفاض اسعار المنتجات الوسيط و قطع الغيار المستوردة، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد من الاستفادة في ذات الوقت من زيادة مستوى الإنتاج الاستهلاك وكذا الموارد الجبائية، وفي هذا الإطار لا بد من تكييف النظام الجبائية بشكل يجعله قاد را على الاستفادة من هذا الوضع وتحسين عملية تحصيل الضريبة من خلال إصلاح الإدارة الضريبي.

- تطوير القطاع الخاص الوطني نت يجة لبـوامج المساعدة الفنية المقدمة، و هذا يشترط إصلاح المنظومة المصرفية و يمكن في هذا الشأن ا لاستفادة من التجربة الأوروبية وإقامة شركات وتحالفات و غيرها من البنوك الجزائرية و مثيلتها في الاتحاد الأوروبي.

- استفادة الجزائر من التحويل التكنولوجيا بما يمكنها الت حكم في التكنولوجيا و زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.

الفرع الثاني : من منظور الاتحاد الأوروبي

اولا : بما ان الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية [1] ، ومن هذا يتضح توجه الاتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط لاعتبارات تاريخية و جغرافية

[1] ليلى قطاف، مرجع سبق ذكره، ص03

حيث كانت معظم دول جنوب وشرق المتوسط مستعمراتها لبعض الدول الأوروبية مما يمكن – هذه الأخيرة – من بسط نفوذها عليها في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية[1].

ثانيا : تحاول أوروبا فرض نفسها و اسقلاليتها على الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسط الذي لا يراعي المصالح الأوروبية في بعض الأحيان [2].

ثالثا : فشل سياسات او اتفاقيات التعاون المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي السابقة [3].

رابعا : التقليل او الحد من معدلات الهجرة الغير مرغوب فيها، و الزاحفة من دول جنوب المتوسط، و الحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية، خاصة و ان الحوض المتوسطي يعتبر المصدر الرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة [4]، كما يهدف الاتحاد الأوروبي ايضا الي تطوير منطقة حوض البحر المتوسط ككل وتأهيلها لتصبح منطقة تعاون واستقرار على المدى الطويل [5].

خامسا : ان منطقة شمال افريقيا و الجزائر بالخصوص تحتوي على موارد طبيعية ضخمة التي يحتاجها الاتحاد الأوروبي بصفته اقتصاد صناعي يعانـي من شح هذه الموارد (بترول،

---

[1] فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورومتوسطية :رهانات، حصيلة و آفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة،دار زهران للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2013، ص10.

[2] جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع : تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصاديةٍ وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص197.

[3] سهيلة شلغوم ، مرجع سبق ذكره،ص25.

[4] جمال عمورة ،مرجع سبق ذكره،ص198.

[5] هناء حسن عبيد،السياسة الاقتصادية الأوروبية في المنطقة العربية، مجلة العلوم السياسية و الدولية العدد 23جامعة بغداد، العراق،2013،ص03.

غاز، حديد...) وان الشراكة تمثل مدخلت للاستفادة من هذه الموارد [1] ، فمثلا تؤمن منطقة البحر المتوسط حوالي (**80**٪) من احتياجات الاتحاد الأوروبي النفطية [2].

وبناءا على الأهداف المختلفة للطرفين يمكن استخلاص الخصائص الاقتصادية للشركة الجزائرية الأوروبية والتي تتمثل في [3]:

اولا : الخصائص العامة لاتفاقية الشراكة

1. تعدد مراكز القرار بسبب استقلال الطرفين است راتيجيا تبعا الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تعقيد تسيير هذه المشاريع.
2. تعثر مسار المفاوضات : ان اتخاذ القرارات لا يتم بسهولة، . لأن كل طرف يريد المحافظة على استقلاليته، و تحقيق أهدافه و مصالحه الاقتصادية.
3. تضارب المصالح : الميزة الأخرى تتعلق بتضارب المصالح و الأهداف بين الطرفين، في كثير من الأحيان تكون المصالح خفية، أما تلك ال مشار البها في الاتفاقية، فهي لا تشكل إلا جزءا بسيطا.

ثانيا : خصائص منطقة التبادل الحر

- هي منطقة تبادل حر بين بلد من جهة و مجموعة بلدان من جهة أخرى.
- هي منطقة تبادل حر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.

---

[1] Bichara khader, LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN VU DU SUD, L'harmattan,Paris,France 2001,p 24.

[2] غانم محمد صالح،واقع الدراسات الاوورومتوسطية في الجامعات العراقية، مجلة العلوم السياسية و الدولية،العدد 33، جامعة بغداد،العراق،2006، ص 08.

[3] الطاهر بن يعقوب، آثار اتفاق الشراكة الاورو- جزائري على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص09.

- هي منطقة للتبادل الحر بين دولة صغيرة تمتاز اقتصاد منعزل غير تنافسي، ومجموع بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي.

- هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة جنائية بينيك متفاوتة، بسبب : اختلاف مستويات النمو، تباين العلاقات التجارية ما بين الطرفين، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي حوالي (**65**٪) من التجارة الخارجية الجزائرية، في حين تنحصر مكانة الاقتصاد الجزائري في (**05**٪) من التجارة الخارجية، بالإ ضافة في اختلاف مستويات العرض والطلب.

المطلب الثالث : مضمون اتفاق الشراكة الجزائرية الاوروبية

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر و أوروبا كغيره من الاتفاقيات التي وقعتها بلدان الحوض المتوسط في ظل مشروع الشراكة الاورومتوسطية، بعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، . ومصر إتفاق الشراكة مع الاوروبيين، جاء الدور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، الذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أبريل 1976،حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية، وهذا وفقا القرارات اعلان برشلونة،

اولا : بنود اتفاق برشلونة

لقد احتوى اتفاق الشراكة الاورو جزائري على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، و مؤكدة ب 110 مادة، و تتمثل هذه الأبواب فيما يلي :

1.المواد 03.04.05 التي تخص الحوار السياسي :

يكون الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو ما يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء، كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنه ا

ضمان السلم و الأمن و التنمية الإقليمية، و يتم إجراء هذا الحوار في أجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة و على عدة مستويات [1].

أ – المستوى الوزاري : خاصة في إطار مجلس الشراكة.

ب – مستوى الموظفين السامين : الذين يمثلون الجزائر من جهة، و الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ت – القنوات الدبلوماسية :و بأية طريقة أخرى من ش أنها ان تساهم في تكثيف الحوار وتفعيله.

2– من المادة 06 الي المادة 29 الانتقال الحر للسلع :

يقوم بصفة تدريجية الاتحاد الأوروبي و الجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد الي 12 سنة، كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وهذا طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لسنة 1994، و غيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة [2].

أ – بالنسبة للمنتجات الصناعية : تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية ا لأوروبية الواردة إلى الجزائر، و هذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع العلم ان المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ب – بالنسبة للمنتجات الزراعية : لم يتم ا لاتفاق على التحرير الكلى لها، و قد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين :

[1] اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، الباب الثاني :التنقل الحر للسلع المادة 06،مأخوذة من نسخة لدىالمجلس الشعبي الوطني، ص05.

[2] اتفاقالشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، مرجعسابق، ص 07.

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون ، المصران، عصير الفواكه، الخمور، . فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية الي أوروبا.

- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، . فيما يخص صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

ث – بالنسبة لمنتجات الصيد البحري : تم الاحتفاظ بالنظام؛ المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، و الذي نص على التحرير الكلى لصادرات السمك الطازج، من جهتها تشرع الجزائر في اجراء تخفيضات على الحقوق و الرسوم، ما بين **25**٪ إلى **100**٪، لمعظم المنتجات السمكية الطازجة و المحمدية.

ج – بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة : [1]سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة **95**٪علي الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي **85**٪ من وارداتها من الاتحاد الأوروبي.

3–من المادة 30الي المادة 37 تجارة الخدمات.

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدم ات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامها في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة و الخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات و أداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها. [2]

4– من المادة 38 الي المادة 46 المدفوعات، رؤوس الأموال، والمنافسة.

تلتزم المجموعة و الجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، و ذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول و انتقال رؤوس الأموال، الخاصة

[1]BARTHE: Economie de l'Union Europeene, 2ed Economical, Paris 2003. .

[2]بوزكري جمال، مرجع سابق،ص 143.

بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها و إعادة ترحيل نواتجها و ارباحها إلى موطنها الأصلي.

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات و التدبير المقيدة للصفقات، وفقا القواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي.

في مجال المنافسة ، يعتمد الطرفان الي التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية ال فكرية والصناعية والتجارية، وفقا المقاييس الدولية.

5- من المادة 47 الي المادة 66 التعاون الاقتصادي :

يهدف التعاون الاقتصادي الي تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية المستديمة، و يشمل عدة مجالات اهمها :

- التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.
- التعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي قطاع الصناعة، . الزراعة ، الطاقة ، النقل، . الجمارك،. الخدمات المالية ، السياحة و الاستثمار، الاعلام و الإ حصاء، المجال العلمي و التكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية و التكوين.

كل هذا من خلال : تبادل المعلومات و الخبرات و التكوين، و المساعدات التقنية و الإدارية و التنظيمية، تنفيذ اعمال مشتركة، دعم الاستثمار المباشر... الخ

6- من المادة 67 الي المادة 78 التعاون الاجتماعي و الثقافي :

يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي و الذي لابد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويولي إن الأولية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، و تم التطرق هنا إلى:

- أحكام متعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم و كذا الأشخاص الذين يعولونهم.
- الهجرة الغير شرعية، و ضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف.
- ترقية دور ال مرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي، و دعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي و بحماية الطفولة و الأمومة.
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية و قطاع الصحة.
- التخفيف من حدة الآثار السلبية النجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية و تحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

في مجال الثقافة و التربية،. يهدف الاتفاق إلى :[1]

- ترقية التبادل و التعاون الثقافي، الذي يغطي عدة ميادين اهمها : تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ و ترميم النصب و المواقع التاريخية و الثقافية، . الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري.
- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية و التكوين من خلال : تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية للتعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام و الخاص.

[1]Yves lacoste Geopolitique de la Mediterranee Edition Armand Colin Paris 2006.

7. من المادة 79 الي المادة 81 التعاون المالي :

يهدف التعاون المالي الي تحقيق أهداف الاتفاق، و يشمل عدة ميادين التطبيق، هي على الخصوص :

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، و ترقية الاستثمار الخاص، و النشاطات الموقرة المناصب الشغل.
- الأحد بعين الاعتبار اثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة و إعادة تحويلها.
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

فخلال الفترة 1997- 2006 استفادت الجزائر من تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون اورو [1] ، مقسمة كما يلي : 304.2 مليون اورو في إطار برنامج ميدا **1** و الباقي يندرج ضمن برنامج ميدا **2**، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر.

إلا أن الملاحظ هنا هو ضالة نسبة تسديد المبالغ، حيث وصلت نسبة الامتصاص الي **15.4**٪ من مجموع المبالغ خلال الفترة 1995-2002، و ذلك بسبب بطئ تنفيذ البرامج بالإضافة إلى حداثة الاتفاق . غير أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، و تأهيل المؤسسات الصناعية، و أحداث الاستقرار الاجتماعي و الأمني. [2]

[1] وزارة التجارة، قسم العلاقات الأوروبية – الجزائرية.

[2] شريط عابد، " دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي "،(اطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر 2004، ص 181.

8. من المادة 82الي المادة 91 التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية :

لقد أعطي الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون و يسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون، و يشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي : تسهيل تنقل الأشخاص، الوقاية من الهجرة الغير شرعية ومراقبتها، التعاون في المجال القانوني والقضائي،. مكافحة الجريمة المنظمة و تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري و كره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات و الفساد.

9. من المادة 92 إلي المادة 110 الأحكام المؤسساتية العامة والختامية :

هو البند الأخير من الاتفاق و يتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها :

- انشاء مجلس شراكة، يتولى تنفيذ الاتفاق، و تسوية الخلافات، و السهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.
- انشاء لجنة شراكة، مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المحولة لمجلس الشراكة.
- يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، و هو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في افريل 1976، اعتبارا من دخوله حيز التنفيذ.
- تعتبر البروتوكولات من رقم 1الي 7، وكذا الملحقات من رقم 1 الي 6، جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وهي تبين إجراءات و قواعد تنفيذ برنود الاتفاق.

ثانيا : الإجراءات المرافقة لتفعيل اتفاق الشراكة :

لقد تمحور اتفاق الشراكة على جوانب عديدة و متشعبة، لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي و هذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة و الوصول بهذه الاتفاقية لإقامة

منطقة تبادل حر في غضون 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، و قد اخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى روزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي [1]

1. **القائمة الأولى** : تضم السلع الوسيطة و المنتجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، و ستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ . ويمثل استيراد هذه المواد **25**٪ من حجم الاستيراد الكلى من الاتحاد الأوروبي.
2. **القائمة الثانية** : تضم الم نتجات الصيدلانية، و الغازية، و التجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرو منزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم لتفكيك الجمركي لها على مدى 5سنوات، وذلك ابتداءا من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض **20**٪ كل سنة، وتمثل هذه القائمة **35**٪ من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.
3. **القائمة الثالثة** : تشمل هذه القائمة على المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك) و ستتم عملية التفكيك ابتداءا من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى **10** سنوات، بمعدل تخفيض **10**٪ كل سنة، و تمثل هذه القائمة **40**٪ من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.

[1] مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012،ص 80.

المبحث الثاني :واقع القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الأول : هيكل النشاط الصناعي

يتكون القطاع الصناعي المفهوم الوظيفي، من ا لصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلة ويعتمد القطاع الصناعي في الجزائر على منتجات النشاط الاستخراجية أكثر من النشاط التحويل ك مادة أولية للإنتاج والتصدير، و يتمثل هيكل المنتجات الصناعية بفرعيها الاستخراجية والتحويلة فيما يلي:

أولا : هيكل الصناعة الاستخراجية

تشمل الصناعة الاستخر اجية في الجزائر استخراج النفط و الغاز الطبيعي (المصاحب والمسال)، و استخراج وتجهيز خامات المعادن أهمها الحديد وبدرجة أقل الزنك، وكذلك الخامات الغير معدنية، و أهمها الفوسفات، ويمثل النفط و الغاز جزءا هاما من منتجات الصناعة الاستخراجية. الجدول التالي يبين أهم المنتجات الرئيسية للصناعة الاستخراجية في الجزائر.

الجدول (2-5)المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية من (2001-2006)

نوع المنتج	الوحدة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفط الخام و المميع	الف برميل /يوم	57336.0	61667.0	69378.0	74327.0	76979.0	77288.0
الغاز الطبيعي	مليون متر^3	140.73	139.99	138.55	144.17	151.81	149.30

الحديد الخام	**الف طن**	**1271.0**	**1162.0**	**1426.0**	**1415.0**	**1603.0**	**1989.0**
الزنك	**الف طن**	**10693**	**8576.0**	**2796.0**	**231.0**	**4463.0**	**572.0**
الملح الخام	**الف طن**	**110.8**	**.120.6**	**120.0**	**81.5**	**129.6**	**.81.9**
الفوسفات	**الف طن**	**.901.0**	**740.0**	**905.0**	**784.0**	**1004.0**	**1492.8**
الباريت	**الف طن**	**43021.0**	**51773.0**	**47340.0**	**47783.0**	**52385.0**	**51488.0**
الزئبق	**الف طن**	**9278.0**	**8902.0**	**6789.0**	**2598.0**	**0.0**	**0.0**

Source : Office National des statistique (2007),l'activite industrielle(1995-2006), collections statistique N°135, Alger, p31.

يمثل النفط و الغاز جزءا هاما من منتجات الصناعة الاستخراجية، ومصدرا هاما القيمة المضافة في القطاع،و يشكل استخراجها المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر،حيث يساهمان في تكوين الناتج المحلي بنسبة قدرها حوالي **38.8**٪،[1]وقد بلغت الكمية المنتجة من النفط الخام في الجزائر نحو 772880الف برميل يوميا خلال عام 2006، ومن المعروف ان الكمية المنتجة و بالتالي العائدات من تصدير النفط تشهد تقلبات واسعة بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي صاحبه ضعف الطلب العالمي على النفط الخام، و ذلك فضلا

[1]التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 71.

عن عدم الاستقرار في أسعار النفط في السوق العالمية، أما إنتاج الغاز فقد بلغ حوالي 1493080 متر مكعب عام 2006.

تتصدر الجزائر إنتاج الحديد الخام عربيا، حيث بلغت طاقتها الإنتاجية لعام 2006 حوالي 1989000طن، و يقدر احتياطي الجزائر من هذه المادة حوالي 1.1مليار طن [2].

ثانيا : هيكل الصناعة التحويلية

يتبع هيكل الصناعة التحويلية في الجزائر النمط التقليدي الذي يستند إلى التوزيع الأساسي العوامل الإنتاج الطبيعية بين النشاطات، . ومن أهم الصناعات التحويلية التي تعتمد عليها الجزائر في تموين الاقتصاد نجد :

1 صناعة المنسوجات و الالبسة و الصناعة الجلدية :

عرف هذا القطاع تراجعا قدر ب **13.3**٪ سنة **2000** و **2.7**٪ سنة **2002** و **6**٪ خلال سنة **2005**. و يعود هذا الانخفاض إلى عدم تمكن مؤسسات هذا الفرع من مواجهة المنافسة مع المنتجات المستوردة، خصوصا من حيث الجودة حيث يتحمل فرع النسيج مسؤولية التراجع في هذا القطاع، كون هذا الفرع سجل تراجعا يقدر ب **3.7**٪ لسنة **2002** كما حقق فرع الجلود نمو قدر ب **7**٪ لنفس السنة.

2 الصناعة الغذائية :

تحظى الصناعة الغذائية بأهمية متزايدة، نظرا لمساهمتها و قدرتها على توفير فرص عمل واسعة، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتتمثل الصناعة الغذائية في الجزائر على صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية و الألبان منتجاتها، والمعلبات السمكية واللحوم وغيرها، وقد أدت إجراءات التصليح الاقتصادي و عمليات الخوصصة إلى زيادة عدد المنشآت الصغيرة الخاصة في مجال الصناعات الغذائية.

وقد ارتفع نشاط الصناعات الغذائية في الثلاثي الرابع من سنة **2010**، حيث كانت هذه الوتيرة قد انطلقت خلال الثلاثي السابق، و قدرات الإنتاج مشغلة نسبة **75**٪ من قبل **63**٪من مؤسسات هذا الفرع الذي يتمتع بقيمة إضافية عالية و الأكثر نشاطا في الصناعة الوطنية [1] ، و يوظف هذا الفرع الذي يعتبر أداة لبعث القطاع الصناعي ازيد من **140000** عامل اي **40**٪من الأشخاص النشطين في المج ال الصناعي بأكثر من 17100 مؤسسة. و يزهر القطاع بقدرة تصدير تفوق 2مليار دولار سنويا.

3 صناعة الاسمدة الكيميائية :

تنتج الجزائر الأسمدة النيتروجينية التي أصبحت رائدة في إنتاجها، و هناك تطورات عديدة تشهدها في إطار تنمية و تطوير هذ ه الصناعة، ولابد من الإشارة إلى بروز الصناعات البيولوجية الحديثة ما تزال هذه الصناعة غير متوفرة في الجزائر.

4 صناعة الأسمنت :

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الإنشائية المهمة، وذلك توفيرها المادة الرئيسية اللازمة لعملية اقامة البنية الأساسية من مشاريع قطاع البناء والتشييد، وبلغت الطاقة الإنتاجية المصانع الاسمنت في الجزائر سنة **2002** حوالي **11.500.00**طن، وبالنسبة لقطاع الاسمنت العمومي سجل سنة **2003** من خلال الاثني عشر مصنعا على المستوى الوطني، انتاجا قدر ب **8.2** ملايين طن يرتفع إلى **10.4** ملايين طن سنة **2006**، لتصل قدرة الإنتاج نهاية 2007 الي **11.6** ملايين طن.

5 صناعة الحديد و الصلب :

عرف هذا القطاع سنة **2002** نمو يقدر بنسبة **11.4**٪ مقارنة مع سنة **2001**، بفضل النتائج المحقق من قبل شركة **ISPAT**و **METANOF,**و تستمر الجهود

[1] حسب استطلاع الرأي اعده الديوان الوطني للإحصاء.

لاستغلال خامات الحديد و المقدرة في **2007** بحوالي **3** مليار طن بدرجة تفاوت تتراوح بين 52 الي 57 في المائة.

إن تشخيص هيكل النشاط الصناعي الوطني يبرز ان النشاطات الإنتاجية تتمركز في حدود السلسلة الإنتاجية المتعلقة بصناعات استخراج المواد الخام او صناعات التركيب والتعليب، ولتغيير هذا الواقع وبعث الإنتاج الصناعي، يجب ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي و تلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، و ترقية فروع جديدة.

المطلب الثاني : أداء القطاع الصناعي

اولا : مساهمة الصناعة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ارتفاعها خلال عشرة أعوام بفضل الاستفادة من عائدات النفط حيث ارتفع من 48مليار دولار عام 2007 إلى 159 مليار دولار عام 2008، كما شهد متوسط دخل الفرد ارتفاعها حيث انتقل من 1588دولار أمريكي الي 1600 دولار و ذلك بالنسبة لعدد سكان يعرف وتيرة نمو بنسبة 1.5% 34 مليون نسمة عام 2008. [1]

إلا أن النمو الملاحظ خلال السنوات الأخيرة مرتبط بشكل مباشر بقطاع المحروقات في الوقت التي لا تزال فيه مساهمة القطاعات الأساسية و التي يمكن اعتبارها مهمة و حيوية كقطاع الصناعة خارج المحروقات او الصناعة التحويلية في هيكلة هذا النمو لا تزال ضعيفة و هامشية.

[1] التقرير الصناعي العربي الموحد، المنظمة العربية للتنمية، الصناعة و التعدين، 2008,ص82.

الجدول (2-6) تطور الحصة النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1998- 2007). (٪)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة	12.5	11.9	9	10.4	10	9.7	9.1	9	8.7	8.8
المحروقات	24.5	29.6	42	36.5	35.1	35.1	38.2	44.7	45	45.2
الصناعة	9.9	9	7.7	7.9	7.9	6.5	6.0	6.5	6	5
البناء و الأشغال العمومية	11.6	10.2	8.7	9.1	9.8	8.5	8.3	7	8.2	9
الخدمات التجارية	26.8	25.6	21.6	24.2	24.8	21.5	20.7	20	19.7	19.7
الخدمات غير تجارية	14.8	13.7	11	11.9	12.5	18.2	17.7	12.8	12.4	12.2
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : اعد هذا الجدول الاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (الحسابات الاقتصادية للفترة 1989-2004)علي الموقع www.ONS.dz

بيانيا تظهر المساهمة النسبية للقطاع الصناعي خارج المحروقات و باقي قطاعات النشاط الأخرى كما يلي :

الشكل (2-1) المساهمة النسبية لكل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

(2007-1998)

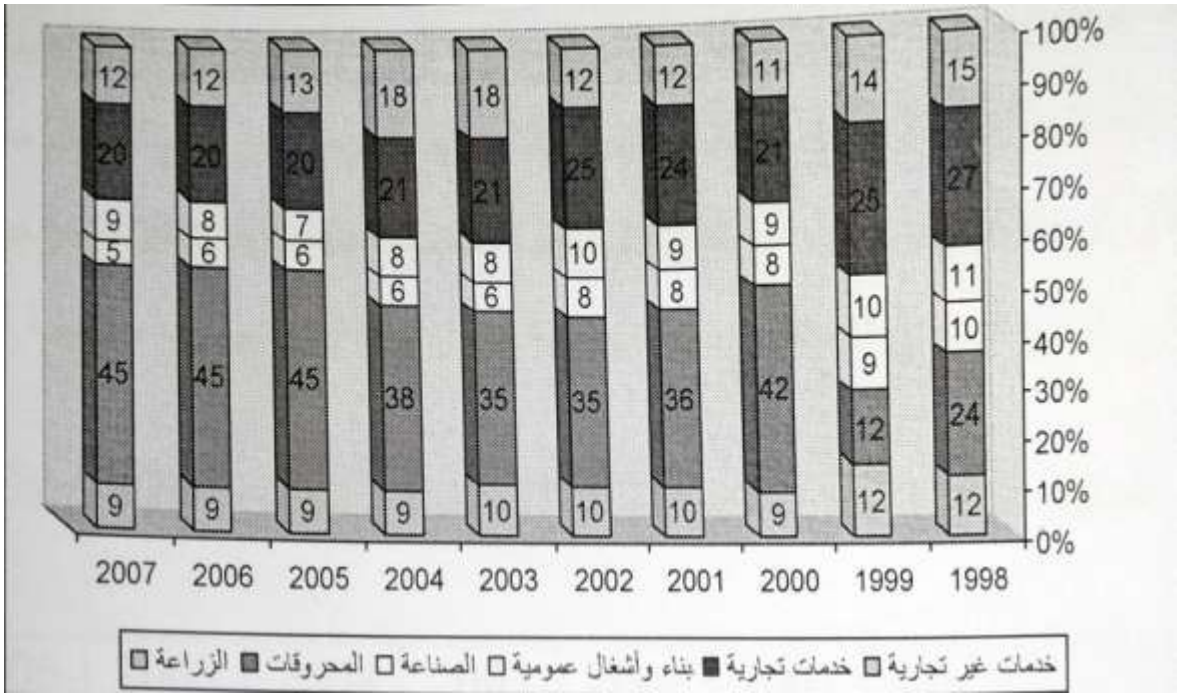

ان المساهمة في نمو الأ نشطة الإنتاجية تضع المحروقات و الخدمات في القمة مساهمة تتجاوز 60٪ في الثروة الوطنية، و الواضح أن القطاع الصناعي يشغل مكانة تزداد وهنا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي، إذ انتقلت مساهمته من حوالي 10٪سنة 1998 الي 6٪ في سنة 2004 اي بتدهور يعادل حوالي 4نقاط و الي مستوى 5٪ سنة 2007 لتسجل مساهمة نسبية تقدر ب 3.8٪ سنة 2008 وهذا حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد [1],لتحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية، هذا في الوقت الذي يتعزز فيه وزن المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت مساهمة هذا القطاع من 24.5%ا في سنة 1998 الي 38.2٪ سنة 2004 والي ما يقارب 45٪ في سنة 2005 و هو ما يعادل تقريبا نصف الثروة الوطنية المنتجة و هو الواقع الذي تأكد السنوات الموالية، فقطاع المحروقات لا يتحكم اليوم فقط في تمويل النفقات العمومية (الجباية البترولية تمثل أكثر من 60٪من الموازنة بين 2000-2005)و الاستثمارات العمومية كما هو الحال و منذ فترة طويلة، لكنه يتحكم ومنذ بداية عش رية الألفين في رقم و مدى النمو الاقتصادي فأصبح بذلك القطاع الأكثر حيوية بالنسبة للاقتصاد و المجتمع كله كما لم يكن من قبل، فالاقتصاد بشكل ما أصبح رهين قطاع المحروقات و الإيرادات البترولية التي تغطي ما نسبته 98٪من الواردات. [2]

ثانيا: القيمة المضافة ومساهمة القطاع الصناعي

المساهمة النسبية للصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة :

لقد شهد عام 2008 تحسنا في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الصناعة حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية 774.7 مليار دولار، بينما لم تتجاوز عام 2007 ما قيمته 585.4 مليار دولار . ويمثل الجدول الموالي تطورات القيمة المضافة للصناعات

[1] **التقرير الاقتصادي العربي ألموحد** لسنة 2009.

[2] لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو،من إصدارات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، ص 43.

الاستخراجية ومساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يبين الجدول معدلات نمو هذه القيمة للفترة 2001-2008.

الجدول (2-7) قيمة الناتج الصناعي الاستخراجية الجزائري (2001-2008)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة المضافة	**180.9**	**181.8**	**219.1**	**292.2**	**240.7**	**522.4**	**585.4**	**774.4**
معدل النمو السنوي	**13.8**	**0.5**	**20.5**	**33.4**	**44.0**	**24.2**	**12.1**	**30.89**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين.

ولقد تم حساب نمو القيمة المضافة سنويا بحسب العلاقة التالية :

معدل نمو السنة (ن)=القيمة المضافة للسنة ن-القيمة المضافة للسنة (ن-1)*100

القيمة المضافة للسنة (ن-1)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الصاعد المتوالي للقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية ،ففي العشر السنوات الأخيرة حيث قفزت القيمة من 180.9 مليار دولار سنة 2001الب 774.4 مليار دولار سنة 2008.

واتسمت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة بالتزايد المستمر من نحو 27.2%عام 2001، إلى 48%عام 2008,و يعود ذلك الي ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث شهدت أسعار السلع الأولية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة طفرة غير مسبوقة من حيث اتساع شمولها و مدة استمراره، حيث أخذت أسعار السلع الأولية

منحا تصاعديا منذ عام 2002 الي منتصف عام 2008، [1] و يرتقب حسب الخبراء ان يستمر سعر النفط في التحسن تدريجيا في خلال هذه السنة. [2]

و بالإضافة إلى التحسن المستمر في الأسعار الذي أشرنا اليه يعود تطور القيمة المضافة كذلك إلى إطلاق جولات للمشاركة في عمليات التنقيب و الإنتاج للنفط و الغاز في الجزائر عام 2007، [3] حيث أعلنت شركة سوناطراك عن تحقيقها، مع شركائها الأجانب لأكثر من 20 اكتشافات غازيات و نفطيا في الصحراء الجزائرية خلال نفس السنة، كما أن الجزائر قد طرحت نهاية عام 2007 جولة جديدة للتنافس على اقتناء تراخيص للتنقيب على الغاز في مناطق واعدة. [4]

أما على مستوى الصناعة الاستخراجية غير النفطية تستمر الجهود لاستغلال خامات الحديد و المقدرة عام 2007 بحوالي 3 مليار طن بدرجة نقاوة تتراوح من 52 إلى 57 في المائة، و تتواجد هذه الترسبات في مناطق تبعد حوالي 1600 كلم من ساحل البحر الأبيض المتوسط بتندوف. كما تمتلك الجزائر ترسبات للذهب في منطقة العقار في الجنوب الشرقي، و تراكمات للماس عند تقاطع حدودها مع مال ي، و تقوم بتصدير خام الحديد و الفوسفات و الرصاص حيث تبذل الحكومة جهودا لتحفيز الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع التعدين عن طريق توفير المزيد من الحوافز و تعديل ضوابط قوانين الاستثمار.

عموما ساهمت الصناعة الاستخراجية في حدوث تحولات اقتصادية و اجتماعية غ ير مسبوقة في الجزائر في خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث تم استخدام القيمة المضافة

[1] **التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتهاعلى الاقتصاد العالمي،** مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد السادس و الثلاثون، العدد 132، شتاء2010, أوبك،الكويت، ص10.
[2] **الطاقة،** مجلة الأبحاث الاقتصادية العدد 22 افريل2010، دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع،الجزائر،ص52.
[3] **التقرير الصناعي العربي الموحد،** مرجع سبق ذكره،2008,ص6.
[4] نفس المرجع السابق، ص69.

لتحديث البنية التحتية و خلق فرص العمل و تحسين مؤشرات التنمية البشرية . كما تمكنت من زيادة الاحتياطات الرسمية و الحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبيا. [1]

1 المساهمة النسبية للصناعة التحويلية في القيمة المضافة : تساهم الصناعة التحويلية بحوالي 7.84%في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي حيث قدرت عام 2008 ب 6.81 مليار دولار بينما قدرت عام 2007 ب6.01 مليار دولار.

مع التذكير ان مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة عرفت في السنو ات الاخيرة انخفاضا متواصلا، حيث انخفضت من 66٪ في سنة 2001 إلى 63.9٪ في سنة 2004 بفعل توسيع القطاع الخاص الذي بلغت مساهمته في سنة 2004 ب 36.1٪.[2]

أما من حيث مساهمة كل نشاط صناعي في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجدول يوضح ذلك :

ثالثا : المبادلات التجارية الخارجية في القطاع الصناعي

تبين المبادلات التجارية حركة تطور كل من الصادرات و الواردات و الامكانيات الإنتاجية و التجارية المتاحة لمؤسساتنا.

1 الصادرات الصناعية :

يشكل اداء الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق الدولية، ومن اهم المؤشرات الأساسية التي تقيم قطاع الصادرات، مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة، و الجزائر في الوقت التي باتت فيه السلع الصناعية تستحوذ على أكثر من نصف الصادرات الدولية في هيكل التجارة ا لدولية، فإن اداءها يدل على أنها بعيدة

[1] **الازمة المالية العالمية و انعكاساتهاالمحتملة على صناعة البترول في الإقطار العربية**، مجلة النفط و التعاون العربي،المجلد الخامس و الثلاثون، العدد 128، شتاء 2009،الكويت،ص 37.

[2] ONS (2006),L'activite industrielle 1995-2004, Op city p23. ,

عن توظيف سياسة ترويج صادرات مبنية على السلع المصنعة، و ان القطاع الأول مازال مسيطر على اداء قطاع الصادرات و ذلك النتيجة طغيان النفط. [1]

و الجدول الموالي يبين مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية للفترة (1999-2006).

الجدول (2-9)مساهمة الصادرات الصناعية في الصاد رات الإجمالية للفترة (1999-2006) الوحدة:مليون د ج

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات الإجمالية	840516	1657215	148335	1501191	1902053	2237447	3421548	3836879
الصادرات الصناعية خارج المحروقات	27982.3	44691.2	48851.1	54594.2	50281.8	58021	64222.5	80789.7
الصادرات الصناعية	3.33	2.70	3.30	3.63	2.64	2.60	1.87	2.10

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

- يوضح الجدول أعلاه المساهمة الضعيفة جدا للصادرات الإجمالية، فما زالت صادرات الجزائر محصورة في قطاع المحروقات، حيث تمثل 98.63٪ من القيمة الإجمالية للصادرات اي ما يساوي 21729.89 مليار دولار سنة 2007[2]، أما الصادرات خارج

[1] الملتقىالدولي الرابع حول : **المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقاتفي الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 09-10 نوفمبر 2010.

[2] طرافي الهام،**تأهيل القطاع الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق،ص198.

المحروقات فتظل هامشية حيث لا تمثل سوى 1.73٪من إجمالي الصادرات، و تتصدرها منتجات مرتبطة بالمحروقات تصل إلى نسبة 50٪.

- ان التأخر الخاص بطبيعة و تنوع الصادرات يمكن أن يقاس أيضا مساهمة سلع ذات تكنولوجيا عالية في صادرات الصناعة التحويلية، هذه السلع التي تعتبر كعامل فعال في غزو الأسواق الخارجية، فعلى مدى الفترة (1995–2000) لم تساهم هذه السلع في الصادرات الإجمالية للجزائر الا بنسبة 0.6٪فقط، مقابل متوسط يقدر ب 3. 6٪ و 6.9٪ بالنسبة لكل من المغرب و تونس على التوالي، و متوسط عالمي يقدر ب 18.7٪.[1]

الجدول (2–10) نسبة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة (2005–2007).

السنوات	2005	2006	2007
نسبة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية	1.5	1.6	0.7

المصدر :الأمم المتحدة، قاعدة البيانات الاحصائية

- يوضح الجدول أعلاه التأخر الذي تعرفه الجزائر في مجال تصدير ا لسلع ذات التكنولوجيا العالية، و توضع مساهمة هذه الصناعات في صادرات الجزائر، وذلك لانعزال النظام العلمي والبحثي داخل الجامعات، وهذا ما يعكس انخفاض و ضعف القاعدة الصناعية و التكنولوجية، و الذي انعكس بال ضرورة في ضعف القدرة التصديرية ومواكبة السوق العالمية، فالجزائر تفقد سنويا من قدرتها التنافسية و ذلك

[1] الملتقى الدولي الرابع حول : **المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية** جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،09 –10 نوفمبر 2010.

ما يؤكده التقرير السنوي للتنافسية الصناعية لسنة 2009 الصادر عن الأمم المتحدة حيث احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب من بين 122دولة. [1]

2 **الواردات الصناعية :**

تعكس الواردات الصناعية درجة اعتماد القطاع الصناعي في تموينه على الخارج، ومدي العجز الذي يعاني منه القطاع الصناعي من جانب التمويني، حيث بلغت الواردات الصناعية الجزائرية 1379 مليار دج في سنة 2006، بنسبة 90.40٪ من الواردات الإجمالية لنفس السنة . والجدول التالي يوضح نسبة الواردات الصناعية إلى الواردات الإجمالية للفترة(1999-2006).

الجدول (2-11) نسبة الواردات الصناعية الي الواردات الإجمالية للفترة (1999-2006). الوحدة : مليون دج

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات الإجمالية	601673	690425	764862	957390	1047441	1314399	1493644	1526179
الواردات الصناعية	512669.9	575758.6	709671.3	795572.1	898478.2	1143719.5	1310332.1	1379908.5
نسبة الواردات الصناعيةالي الواردات الإجمالية	85.20	83.40	92.78	83.13	85.79	87.00	87.72	90.40

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] United Nation industrial organization industrial competitiveness report, 2009.,

–من قراءتنا للجدول أعلاه، نجد ان النسب المرتفعة التي مثلها الواردات الصناعية من الواردات الإجمالية تعكس الاعتماد الكامل للقطاع الصناعي على الخارج في تموين مدخلاته، وهذا بدوره يعكس انخفاض العلاقات التشابكية الامامية و الخلفية التي تعاني منها الصناعة الجزائرية و ضعف اعتماد القطاعات الصناعية المحلية على بعضها البعض، في امدادها بما تحتاجه من مكونات ومستلزمات و الإنتاج التي بلغت 20٪ من إجمالي الواردات لسنة 2006، [1]فعلى سبيل المثال لم تتمكن الصناعة الجزائرية من توجيه نسبة اكبر من المخرجات الزراعية نحو التصنيع المحلي، و تحويل بعضها الي منتجات استهلاكية او غذائية في إطار الصناعة الغذائية، و اتجاهها في الكثير من الحالات إلى استيراد المواد الزراعية اللازمة لها من الخارج، [2]كما يلاحظ عدم التكامل بين الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية، إذ لا يدخل من مخرجات هذه الأخيرة في الصناعة التحويلية المحلية الا بنسبة ضئيلة منها، . مثل خامات النفط و الفوسفات و الحديد التي يصدر معظمها للخارج كمواد خام.

المطلب الثالث :المشاكل و التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي الجزائري

اولا : مشاكل القطاع الصناعي

يواجه القطاع الصناعي الجزائري معوقات كثيرة، رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، و تظهر هذه المشاكل نتيجة غياب البنية المؤسس ية الملائمة في الصناعة نفسها، و ضعف الخدمات المؤسسية المساندة، كذلك تتبع مجموعة أخرى من المشاكل و الظروف الاستثمارية للصناعة نفسها، مثل ارتفاع كلفة المنتج الصناعي و انخفاض جودته أحيانا بسبب غياب المواصفات والمقاييس الصناعية الدقيقة، وارتفاع تكلفة التمويل الذاتي للمشروعات الصناعية، وعدم توفر

[1]وزارة التجارة الجزائرية، 2007.
[2]**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2005ص23.

المناطق الصناعية الفنية والمؤسسية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف غير الم باشرة الناجمة عن نظام الضرائب والجمارك و الإجراءات الإدارية المعقدة. [1]

وتتجلى هذه المشاكل في النقاط التالية :

1 - ضعف القدرة على المنافسة :[2]

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسة الصناعية السابقة، و عملها في هذه الظروف لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان الي عدم منافستها من اي منتوج اخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج و تحسين نوعيته، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية و حتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبدلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة او ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف و الغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما اريد و كانت نتائجها السلبية اكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل أبرزها :

- تدني مواصفات السلع المنتجة.
- الارتفاع في كلفة الإنتاج.
- آلية عمل اقتصادي و إداري سمتها البيروقراطية.

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءة في اقتصاديات الوطن العربي،معهد البحوث و الدراسات العربية،القاهرة، 2006-2007، ص 84.
[2] **زرقين عبودة، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر،العدد 33، 2009.

- تدني مستوى الكفاءة و الخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها .

وخير ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، و انخفاض حجم صادراتها، إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص و إعطائه دور كبير أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق و ادخله في منافسة لم يكن مهيأ لها مع القطاع الخاص المحلي.

2 - الاعتماد على تصدير المواد الخام :

ان الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام تبقى تحت رحمة تقلبات اسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، و لتوضيح ذلك ننظر إلى صاد رات الجزائر من المواد الخام و تحديدا النفط و الغاز الطبيعي حيث تمثل حوالي 98٪في المتوسط خلال الفترة (2003-2007)، وتسعى الجزائر جاهدة الي تطوير صادراتها خارج قطاع المحروقات لأن البقاء على هذه السمة يعرض الاقتصاد الجزائري إلي خطورة متوقعة و محاماة في أية لحظة، كما حدث في عام 1986و 1998 عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في الأسواق الدولية مما أثر كثيرا على عوائد الجزائر، و الأمر المهم هنا ان الاعتماد على تصدير المواد الخام يجعل من الصعوبة بمكان على اي شركة وضع استراتيجية طويلة الأجل والاكتفاء بمحاولة تسويق إنتاجها من خلال المنافسة على السعر، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2-12) تطور الصادرات الجزائرية حسب طبيعتها للمدة (2006-2010)

(مليون دولار، ٪)

البيان	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
المحروقات	53429	97.6	58831	.97.2	77361	.97.96	44128	97.28	55527	97.80
مواد خارج المحروقات	1184	2.4	1332	2.8	1937	2.04	1066	2.08	1526	2.20
المجموع	54613	100	601663	100	79298	100	45194	100	57053	100

Source : promex, commerce Exterieur de L'Algerie, (2006. -20010)

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي :

ان الجزائر تعتمد في صادراتها على المواد الخام و بالتحديد النفط و الغاز الطبيعي حيث بلغت الصادرات في المتوسط خلال الفترة 2006-2010 نسبة 97.5٪، أما الصادرات الأخرى خارج البترول – الغاز فإنها ضعيفة جدا، حيث بلغت النسبة في المتوسط 2.5٪ خلال نفس الفترة، و هذا ما يبين الخلل في الصادرات الجزائرية المرتبطة اساسا بأسعار البترول والغاز.

3 - ضعف الأداء و نقص الإنتاجية الصناعية:

تتجلى اهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كمية الإنتاج، القيمة المضافة، الربح...) و اداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة او على مستوى

الاقتصاد الوطني ككل، و هي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي انتجت خلال فترة زمنية معينة و كمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات سواء كانت كمية الإنتاج ام القيمة المضافة المتأنية عن هذا الإنتاج.

و تتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها من ذلك شأن الكثير من الدول النامية، بضعف الأداء و انخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج اي بضعف الإنتاجية الكلية.

4 - انخفاض القدرات الإنتاجية المستغلة :

نلاحظ عدم الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية إذ نلاحظ ان القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته، حيث قدرت سنة 2005 ب 50٪و 48٪سنة 2002 اما فيما يتعلق بمعدل استغلال القدرات الإنتاجية للصناعة التحويلية فهي لم تتعد خلال الفترة 2002-2005 نسبة 46٪ حيث يظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول (2-13): تطور معدل استعمال قدرات الإنتاج للقطاع الصناعي و فروعه للفترة (2002-2005) ٪

فروع القطاع الصناعي	2002	2003	2004	2005
الطاقة	-	–	–	–
المحروقات	**101.5**	**105.6**	**93.9**	**95.5**
المناجم و المقالع	**55.3**	**56.2**	**55.5**	**62.5**
ص. ح. م. م. ك. أ	**43.3**	**50.0**	**50.4**	**44.8**
مواد البناء و الزجاج	**69.0**	**64.5**	**69.7**	**72.1**
الاسمدة الكيميائية	**46.4**	**38.1**	**38.6**	**44.7**

الصناعة الغذائية	**55.3**	**44.2**	**39.3**	**38.2**
الصناعة النسيجية	**34.5**	**34.3**	**29.2**	**27.5**
الصناعة الجلدية	**12.1**	**10.7**	**12.8**	**10.4**
صناعة الخشب و الفلين و الورق	**19.2**	**18.7**	**20.7**	**17.3**

ص. ح. م. م. ك. أ=الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

Source : ONS(3007),L'ACTIVITE INDUSTRIELLE (1995-2006),OP,P4.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

- ضعف استغلال القدرات الإنتاجية للصناعات التالية : الصناعة الغذائية، الصناعة النسيجية، الصناعة الجلدية، . صناعة الخشب ، بينما سجلت المحروقات والمناجم والمقالع ومواد البناء و الصناعة الكيميائية نسب استغلال كبيرة جدا، حيث بلغت أعلى نسبة في صناعة المحروقات 105.6٪عام 2003.

- بلغت نسب الاستغلال في سنة 2002 للصناعة الجلدية 12.4٪ ، الصناعة النسيجية 34.5٪ الصناعة الغذائية 55.3٪ صناعة الفلين و الخشب 19.2٪،كما لوحظ انخفاض في هذه النسب في سنة 2005 حيث بلغت النسبة في الصناعة الجلدية 10.4٪، الصناعة النسيجية 27.8٪،. الصناعة الغذائية 38.2٪ ، صناعة الفلين و الخشب 17.3٪ و هذا راجع لمجموعة من العوامل :

قدم وسائل الإنتاج و التجهيزات، و عدم تجديدها بالنظر الي قلة الاستثمارات التي عرفها القطاع و ٧اذا راجع إلى المشاكل المالية العويصة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية، حيث أن 79٪من معدات الإنتاج تكون في أغلب الأحيان في حالة عطب خلال فترة من فترات الاستغلال، علاوة على قدم التكنولوجيا المستخدمة.

المشاكل المرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه المؤسسات، حيث تعاني اغلب المناطق الصناعية و مناطق النشاط من عدة صعوبات تؤثر بشكل سلبي على مستوى السير العادي لها، علاوة على مشكلة العقار (ملكية الأراضي) الذي تعاني منه الكثير من المؤسسات.

5 - عدم مرونة الجهاز الانتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الانتاجي المرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، و كذلك القدرة على التكيف مع التغيرات و التطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج او على بنية ونوعية المنتوج، و ذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في أثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا مالا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء آية تعديلات في عملية الإنتاج، و ان حدث و حصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، و هذا ما يشكل عقبة كبيرة إما الصناعات المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات وجودتها ونوعيتها.[1]

6 - ضعف العلاقات التشابكية الصناعية :[2]

تعاني الصناعة الجزائرية من انخفاض درجة التشابك الصناعي، و خاصة التشابكات الخلفية، مما يؤدي إلى توجه النشاط الصناعي المحلي نحو التزود من الخارج، مما يترتب عليه حرمان الإنتاج الصناعي من فرص للنمو الصناعي و التشغيل، و يؤدي إلى استنزاف الثروات الطبيعية دون مردود مرتفع على القيمة المضافة و النمو الصناعي المستدام.

[1] زرقين عبودة، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة علوم انسانية، مرجع سابق ذكره.
[2] حسين عبدالمطلب الأسرج، **تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة علوم انسانية، العدد 35، 2007.

7 - الوضعية المالية :

تعاني اغلب مؤسسات القطاع العام [1]بما فيها المؤسسات الصناعية وضعية مالية صعبة، حيث انه من بين 1112 مؤسسة عمومية يضمها القطاع العام نجد 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبيرة، و التي تظهر من خلال الديون المتراكمة على هذه المؤسسات و المقدرة حسب الاحصائيات الصادرة في مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دج، من بينها 1090 مليار دج قصيرة الأجل، أما في سنة 2005 فقد ا تفعت هذه الديون الي 1321.95مليار دج.

كما يظهر الأداء المالي المتردية لمؤسسات القطاع الصناعي العمومي، من خلال تزايد عمليات السحب على المكشوف البنكي Decouvert Bancaire و الذي عرف ارتفاعا من 18 مليار دج سنة 1998 إلى 72 مليار دجسنة 2002و 1648 مليار دج سنة 2004، و هذا على الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي تم صرفها من قبل الدولة في عمليات إعادة هيكلة المؤسسات و تطهيرها ماليا، . حيث قدر إجمالي عمليات التطهير المالي خلال الفترة 1991-2002 لوحدها بأكثر من 1200 مليار دج اي ما يعادل 17 مليار دولار و هو ما يكفي لإنتاج نسيج صناعي جديد.

ثانيا : التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر

ان أهم التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية بشكل عام تتمثل في تدني الوضع التنافسية في مواجهة الإقليميات الأخرى.

و فيما يلي توضيح لأهم هذه التحديات :

[1] عند تناولنا القطاع الصناعي الجزائري قمنا بالتركيز على القطاع العمومي خارج المحروقات بشكل اكبر نظرا لعدم توفر معلو مات كافية عن القطاع الصناعي الخاص.

1 - التكتلات الاقتصادية :

سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، و سيعزز من توجه الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء و الاستمرار، مما يؤدي إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية التي تتميز بكفاءات عالية و اقتصاديات تشغيل غير مسبوقة، الأمر الذي يستوجب من المؤسسات الجزائرية ان تقوم بتدعيم قدرتها التنافسية بكافة الوسائل الممكنة.

2 - ثورة المعلومات :

تشير الدلائل ان سمة القرن الحادي و العشرين هي المعلوماتية، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية : العمل،. رأس المال، الأرض، والتنظيم، و ستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث،. هذا ما يضع مؤسسات القطاع الصناعي الجزائري أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع و تطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها و لا ينصرف الأمر ضمن هذا فقط، بل ان ثورة المعلومات ليست م جرد إضافة جديدة للإنتاج ان إنتاج "اكثر واسرع" وإنما أصبحنا بصدد إنتاج أشكال جديدة تعتمد بدر جة اكبر على المعلومات، انتاجا وتوزيعا واستخداما فلم تعد الآلة تحل محل الإنسان من الناحية البدنية فقط بل أصبحت تحاكي ذكاءه. [1]

3 - الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

حيث يشكل بدء التزام الجزائر ببنود اتفاقية التجارة العالمية تحديات اما القطاع الصناعي فطبقا للنظام الجديد، لم يعد مسموحا حماية الصناعة الوليدة، أو تقديم الدعم، و تظهر بنود اتفاقية أوروغواي [2] مدى التقييد الذي اعترى حرية الدولة في استخدام أدوات السياسة

[1] حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق،القاهرة، ط1، ص 212.
[2] جودة عبد الخالق، مرجع سابق ذكره ، ص 37.

التجارية و السياسة الصناعية المختلفة، بالإضافة إلى احتدام المنافسة على مستوى السوق المحلي و في الأسواق الدولية خصوصا، و الجزائر تعاني من نقص الصناعات ذات القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني.

من هنا نجد ان التحدي الذي يواجه الصناعة الجزائرية يتمثل أساسا في تعبئة القاعدة الصناعية، بشكل يمكنها من الاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة، واعادة هيكلة الجزء الضعيف منها و غير القادر على المنافسة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، و التحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية، إلى التوجه الخارجي بهدف الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها الصناعة الجزائرية المنافسة في الأسواق العالمية.

4 - غياب البنية المؤسسية في الصناعة نفسها :

يضاف الي ما سبق ذكره، و ما تواجهه الصناعة الجزائرية من تحديات كثيرة يمكن أجمالها، في غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها، و المغالاة في التوطين القطري الكامل بمفهوم قانوني ضيق للمشروعات الصناعية، بحيث تصعب الشراكة الأجنبية فيها مع كل ما تحمله من خبرة تقنية وفرص للتسويق، وكذلك محدودية السوق الوطنية، و محدودية المناطق الصناعية المتطورة، وعدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس وإجراءات مراقبة الجودة.

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اولا : الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتضمن الإطار العام للاستثمار الأجنبي في الجزائر في الجزائر مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر، و الذي سيتم عرضها وفق أربعة مراحل على النحو التالي :

1 - قانون 90- 10المتعلق النقد والقرض :

يعتبر صدور القانون رقم 90-10 المتعلق النقد و القرض بتاريخ 1990/04/14 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما سندت لمجلس النقد و القرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13. و 86-13 اللذين ادخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأس مال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51٪ و 49٪) بموجب نظم الصرف و حركة رؤوس الأموال.

لقد رخص هذا القانون لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال الي الجزائر لتمويل النشاط ات الاقتصادية في المجالات التالية :

- توازن سوق الصرف، احداث وترقية الشغل، تحسن مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين، شراء الوسائل التقنية الاستغلال الأمثل محليا، براءات الاختراع و العلامات.

2 - المشروع التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات :

يعتبر صدور القانون التشريعي رقم 92-12 في 5اكتوبر 1993، و المتعلق بترقية الاستثمارات كإرادة الدولة قصد توفير البيئة القانونية و التشر يعي و التنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي و الخاص إلى الجزائر، فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع الع ام، تنجز من قبل المؤسسات العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص، ترتكز فلسفة هذا المرسوم على مايلي :

2-1 مبدأ حرية الاستثمار :

هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء أكان شخص طبيعي او معنوي عام او خاص، مقيم او غير مقيم في النشاطات الم نتجة للسلع و الخدمات، بإستثناء القطاعات المخصصة للدولة او لأحد فروعها.[1]

2-2 انشاء وكالة ترقية الاستثمارات :

جاء بها المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي تم بموجبه انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها **APSI**على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة، [2]اكون تحت وصايته ويتم تحديد صلاحياتها و تنظيمها و سيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93-319، حيث بدأت نشاطها منذ مارس 1995.

2-3 مبدأ التشجيع على الاستثمار :

لقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار، فالمؤسسات المستثمرة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية، يمكنها الإستفادة أثناء فترة الإعداد والاستغلال من تسهيلات كثيرة.

[1] المادة 1 من قانون الاستثمار، **النصوص التشريعيةو التطبيقية**، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995، ص 9.
[2] المادة 27 من قانون الاستثمار، النصوص التشريعي و التطبيقية، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995، ص 95.

الضمانات والامتيازات متباينة حسب موقع وطبيعة الاستثمارات، و بالأخص في ميدان رسم انجاز الاستثمار طوال فترة 3 سنوات، والاعفاء من ضريبة نقل الملكية.

الاعفاء من الرسوم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او محصل عليها من السوق المحلية.

تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3٪ في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان و أقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات .IBS

و بموجب المادة 35 من الأمر 01-03 تم الغاء :

- الامتيازات و الضمانات و المساعدات الممنوحة المستثمرين و المعمول بها في المرسوم التشريعي 93-12.
- استفادة المستثمرين من الامتيازات و الاعفاءات و الحوافز لمدة 10 سنوات. [1]
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر و العائدات الناتجة عنه.
- بموجب الأمر 01-03 تم إنشاء المجلس الوطني للإستثمار برئاسة رئيس الحكومة. [2]
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات، يحدد المجلس الوطني للإستثمار شروط الحصول على المزايا و الحوافز.
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها.
- يتم انشاء بموجب الأمر 01-03 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIلدي

[1] المادة 10-11 من الأمر رقم 01-03.
[2] المادة 18 و 19 من الأمر 01 – 03.

رئيس الحكومة،كبديل للوكالة الوطنية لترقية و متابعة و دعم الاستثمار APSSI و تكون تحت وصاية وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات. [1]

- و يمكن عرضاهم مهام هذه الوكالة من خلال النقاط التالية :

1 – ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها

2 – استقبال المقيمين و غير المقيمين و اعلامهم و مساعدتهم.

3 – تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

4 – منح المزايا المرتبطة بالاستثمار

5 – انشاء صندوق لدعم الاستثمار على شكل حساب خاص و يوجه للتمويل و التكفل بمساهمة الدولة.

2-4 الأمر رقم 06-08 المعدل و المتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار :

يهدف هذا الأمر المؤرخ في 15 جويلية 2006 الي تعديل و إتمام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي سبق ذكره، و تتمثل اهم التعديلات فيما يلي :[2]

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيم آت المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة.
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت اسم الوزير المكفل بترقية الاستثمار.

[1] المادة 6 من الأمر رقم.03-01

[2] طرافي الهام **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالم ي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**،مرجع سابق ذكره ص 207.

ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات الاستثمارية في الجزائر ومن أهمها :

1 - المناخ الإداري و القانوني :

ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية و الروتين في الإجراءات و الروتين في المعاملات، و عدم وجود أنظمة معلومات متطورة وعدم الدقة في المعلومات، و تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين الأجهزة. ويكشف التقرير الصادر تحت عنوان "القيام بالأعمال" على الصعوبات التي تواجه المستثمر انشاء مؤسسة، أو الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري، و إلى غاية تصفية الشركة و يصفه "بشوط المحارب" و يركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية الميدانية.

2 - الأوضاع الاجتماعية :

إن من بين العوامل التي تحدد الجاذبية و عدم الجاذبية للبلد للقيام بالاستثمار نجد المستوى المعيشي للإسكان داخل البلد المضيف، حيث أن القوة الشرائية للمواطن الجزائري ضعيفة جدا عند مقارنتها بالقدرة الشرائية للبلدان المنافسة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، فقد بلغ مستوى الدخل الفردي في الجزا ئر ب 3620 دولار في سنة 2008 بينما بلغ في كل من التشيك و المجر و سلوفاكيا و سلوفينيا 14450 دولار، 11070دولار،. 11740 دولار ، 20960دولار على التوالي خلال سنة 2008، هذا الوضع يبقى حاجزا أمام المستثمر الأجنبي رغم الامتيازات التي يحصل عليها من طرف الدولة.

3 - الأوضاع الأمنية :

ان المستثمر الأجنبي يقوم بتقويم الوضعية الأمنية لأية دولة يريد الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك.

فكما هو معروف ان الجزائر عانت من ازمة أمنية حادة تعود إلى احداث أكتوبر 1988 كلفتها 60مليار دولار خلال الفترة 1995-2006 و هذا الرقم يشكل نسبة 20٪ مما خسرته الاقتصاديات الإفريقية مجتمعة جراء النزاعات المسلحة التي كانت تنخر القارة السمراء خلال تلك الفترة. [1]

4 - مشكل الموانئ :

حسب رأي العديد من المستثمرين فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون المقاييس حيث وجهت لها انتقادات تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية، كما أن مدة الشحن بطيئة حيث تتعدى 22 يوما بين وصول الشحنة و تفريغها، بينما تصل إلى 4 ايام في تونس، و 8ايام في المغرب.

5 - وجود سوق موازية Marche Noire

ان انخفاض الاستثمارات الأجنبية يرجع إلى وجود السوق الموازية، أي وجود الأنشطة غير الرسمية بشكل كبير و التي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، حيث أن حجم السوق الموازي في الجزائر يصل إلى ما بين 9الي 10 مليار دولار و تسيطر على 50٪ من الكتلة النقدية المتداولة خارج سيطرة البنوك، حيث أن هذا السوق أصبحت تشكل عائقا أمام تطوير السوق رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها.

6 - عدم وجود نظام بنكي متطور وخاصة البنوك الخاصة، و حدوث كارثة بنك الخليفة، و عدم قيامه بتعهدات اتجاه المتعاملين و المجتمع و هذا يضعف أرضية الاستثمار.

7 - ضعف السوق المالية الجزائرية " **بورصة الجزائر**" هذا ما يجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى الدول الأخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا.

[1] جريدة الشروق، العدد 2159، 27 نوفمبر 2007.

المطلب الثاني :دور اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة الاستثمار الأوروبي

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIفي إطار الشراكة مع الدول الأجنبية فإن أوروبا تعد الشريك المهم للجزائر ويمكن ملاحظة ذلك وفقا المؤشرات و المعايير الاقتصادية التالية :

1 – **حرية الأعمال** : يقيس حرية المشروعات في بدء نشاطها و سهولة الحصول على التراخيص اللازمة للنشاط.
2 – **حرية الجذب** : يقيس متوسط التعريفة الجمركية و نظام الحصص.
3 – **حرية السياسة المالية** : يقيس نسب الضرائب على الدخل للأفراد و المشتريات.
4 – **حرية السياسة النقدية** : يقيس مدى استقرار الأسعار من خلال متوسط معدل التضخم السنوي.
5 – **حرية الاستثمار** : القيود الجمركية المفروضة على حركة الاستثمارات الأجنبية.
6 – **حرية الملكية الفكرية** : مدى وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية.
7 – **التدخل الحكومي** : متوسط الائتمان الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.
8 – **التحرر المصرفي** : مدى سيطرة الدولة على البنوك و مدى حرية القطاع الخاص في سير النشاط المصرفي.
9 – **حرية العمل** : مرونة سوق العمل (الأجور و سياسات العمل).
10 –**التحرر من الفساد** : مدى تفشي الفساد في الجهاز الحكومي.

و يمكن متابعة اهم مشاريع الشراكة الجزائرية الاوروبية على النحو الاتي، مع العلم ان معظم هذه الاستثمارات تتوجه الي قطاع البترول.

في ميدان الصناعات النفطية

لقد امضت الجزائر في إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، مجموعة من المشاريع مع اهم ثلاثة دول جنوب الاتحاد الأوروبي : فرنسا، اسبانيا، إيطاليا و تتضح هذه الاستثمارات في قطاع البترول من خلال الشركة الفرنسية elf/total و fins و الشركتين الايطاليتين sayram/AGIP و الشركات الإسبانية أمثال Repsol/ Cepsa بالإضافة إلى الشركة Sofregaz الفرنسية التي هي مختلطة مع سونلغاز بحصة 36٪ و سونلغاز بحصة 14٪ تعمل في مشاريع الغاز الطبيعي.

في ميدان الصناعات الغذائية

أما في ميدان الصناعات الغذائية فهناك عقد شراكة ما بين ENASUCRE الجزائرية و geanlion الفرنسية لإنجاز مصنع لتكرير السكر، و شركة دانون الفرنسية التي استمرت في الصناعات الغذائية، وبدأت العمل في الجزائر في سنة 2002 بنسبة مساهمة 51٪.

في ميدان إنتاج البناء

قامت شركة oraxom constinction industries بإنشاء شركة في الجزائر تسمى conpagnies algerien ciment industrie و حددت قيمة الاستثمار ب 450.مليون دولار.

في ميدان الميكانيك و الإلكترونية

- عقد شراكة بين شركة SNVI الجزائرية و شركة Benz Daimler الألمانية الخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة.
- عقد شراكة بين SNVI الجزائرية و شركة Renault الفرنسية الخاصة بإنتاج الشاحنات الصناعية.

- مصنع ميلان الفرنسية يقوم بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل.

المطلب الثالث : شروط الإستفادة من الاتفاقية

ان اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية يترتب عليها اثار ايجابية و اخرى سلبية على القطاع الصناعية الجزائري، رغم ان الآثار السلبية انحصرت انحصرت في الاجل القصير والمتوسط بينما الاثار الايجابية سوف تظهر في الاجل الطويل ، وذلك لان القطاع الصناعي الجزائري في هيكله الحالي غير قادر علي الاستفادة من المزايا المرتقبة من الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي.

ومن هنا يجب على الجزائر توفير المناخ الملائم و اللازم لتعظيم الاستفادة من الاتفاقية في الوقت الحالي ، بإنعاش للقطاع الصناعي ،فالمؤسسات القطاعية الصناعية الوطنية لم تستطع ان تتكيف لحد الان مع التغيرات الحاصلة و لم تصل بعد الى المستوى المرغوب الذي يمكنها من مواجهة المنا فسة الاوروبية ذات القدرة التنظيمية و الادارية و التسويقية و المالية العالية ، و ان خطر المنافسة الاوروبية بدا يتزايد تدريجيا مما سيؤدي الى تدمير الكثير من الموسسات .

ان نجاح أي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط او المقومات ، ومن مقومات تعظيم الشراكة ما يلي :

1_ تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي:

يعتبر هذا العامل ركيزة أساسية لتنمية و تطوير قطاعت الاقتصاد الوطني ،و بالتالي تصبح تنمية طاقات الإنتاج لقطاعات مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، و الصناعة الاستخراجية غير النفطية ضمانا للاستقرار الاقتصادي و تامينا للنمو المستديم ،كما يسمح هذا العامل بإعطاء مصداقية اكبر و ثقة لجلب المستثمرين الأجانب مما يؤدي الى تشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا.

2_تخفيض المديونية الخارجية :

مشكل المديونية لا يساعد علي عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي بسبب الاثار التي تترتب عنها على ميزان المدفوعات و الميزانية العامة ، و عليه فمن الضروري إيجاد حلول للتخفيف او للتقليل من هذه المديونية و ذلك بتحولها لسندات او اسهم للاستثمار ، او اجراء مفاوضات حول تسييرها باعتبار ان أ وروبا هي المدين الأساسي للجزائر و بإمكانها اخذ المبادرة و تقوم بما تم القيام به في الثمانينات بخصوص مديونية أمريكا اللاتينية ، فيكون مثل هذا الاجراء مفيدا جدا في هذا الظرف .

3 _ إصلاح الإطار المؤسساتي :

يشير الإطار المؤسسي الى مجموعة القواعد والسياسات و المؤسسات التي تحملها الدولة لمتابعة و ضمان تطبيق الالتزامات اتجاه تعظيم الاستفادة من الاتفاق ، خ اصة الهيئات الخاصة بالمواصفات والمقاييس ، ضمان الجودة و تحديد اختصاصات الأجهزة والمؤسسات في مجال التطوير و كيفية اتخاذ القرار ، ونظرا للتاثيرات السلبية للقيود المؤسساتية ، والفساد وسوء الإدارة ، وغياب المحاسبة ، وضعف القانون ، و بالتالي يصبح الإصلاح المؤسسي ضرورة حتمية لزيادة فعاليات الخدمات الحكومية ،و كفاءة النظام القانوني و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية .

4_تحسين أداء القطاع الصناعي الخاص :

منذ استقلال الجزائر أسندت قيادة التنمية الاقتصادية إلى القطاع العام ، ألا انه في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر ثم ا لتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية بوضع برامج مخصصة ، حيث ان تطبيق هذا البرنامج يتطلب : سوقا مالية نشطة، قطاع مالي تنافسي ، توفيق بيئة تنافسية و طبقة من المدراء الأكفاء إلا ان رفع مساهمة القطاع الخاص في عملية النمو تتطلب منه ان يجري عمليات إصلاح عميقة لنفسه في ظل المشاكل التي يعاني منها.

5_إصلاح التشريعات الإدارية :

ينبغي على الدولة ان تكيف إطارها القانوني من اجل جلب الاستثمار و الاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكنها وتسمح لها بتحقيق الاندماج ، و اقتناص الفرص و المزايا التي توفرها اتفاقات الشراكة، وذلك بتقديم الامتيازات اللازمة للمستثمرين (كالتسهيلات والإعفاءات الجبائية) وتوفير الضمانات الكافية ، كما يجب العم ل على تطوير و توسيع المناطق الحرة حيث تؤدي إلى تنمية الصناعات التصديرية، و المبادلات التجارية و الترانزيت ، من خلال تحسين البنية التحية والخدمات المساندة لها ، إلى جانب التوسع في إنشاء المزيد من المنطق الحرة .

خلاصة الفصل

يندرج اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية ضمن مسار مؤتمر برشلونة 1995 ، والذي فتح المجال لدول الضفة الجنوبية للمتوسط نحو إقامة شراكات في عدة مجالات ، والجزائر بصفتها دولة محورية في المنطقة بالنظر لمساحتها و موقعها الاستراتيجي فضلا عما تتمتع به من ثروات أهلها إلى ان تكون شرك مربح يسعى الاتحاد الأوروبي للتعاون معه في شتى المجالات ،مجالات شملتها اتفاقية الشراكة المبرمة أبرزها في التعاون السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي ، و ذلك حسب إمكانيا اتفاقيات و أولويات كل طرف مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والآثار الناجمة عن هذه الشراكة .

خاتمـــــــة

وفي من خلال دراستنا لموضوع دور الشراكة الجزائرية الأوروبية في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، تبين ان هذه الشراكة و في شقها إلا متعلق بالقطاع الصناعي سعت الى تحقيق أهداف متباينة بين الجانبين ، حيث ان الجزائر تحاول توظيف هذا الاتفاق وفق ما ينسجم من سياسات التنمية الصناعية المعتمدة ، في حين ان الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال مختلف برامج الإصلاح و إعادة الهيكلة الى تسهيل دخول الشركات الصناعية الأوروبية الى السوق الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة المزعم انشاؤها .

سعت الجزائر جاهدة لإنجاح اتفاقية الشراكة على المستوى الصناعي ، و في هذا الإطار قامت بالعدد من الإصلاحات الاقتصادية و برمجت مخططات تنموية ضخمة لتوفير البنية التحتية الضرورية لإنعاش النسيج الصناعي المحلي و علاج مختلف ال مشاكل التي يعاني منها بمساعدة الشريك الأوروبي ، هذا الأخير توسع دوره الذي كان يقتصر على تقديم الإعانات المالية قبل قيام اتفاقية الشراكة ، ليمتد بعدها إلى تقديم مساعدات تقنية و تنظيمية و كذا توفير مرافقة للمشاريع الصناعية المدعمة التي استهدفت القطاعين العا م و الخاص على حد سواء ، الا انه القياس على الأهداف المسطرة فان أداء مختلف الفروع الإنتاجية يبقى دون المستوى المأمول ، حيث ان الإنتاج للقطاع الصناعي حقق مستويات نمو متذبذبة رافقتها نسبة مساهمة ضع يفة في الناتج الداخلي الخام ، و عليه يمكن القول إن الصناعة التحويلية في الجزائر بحاجة إلى المزيد من التدعيم والإصلاح ، وتهيئة المؤسسات الصناعية الناشطة بهذا الفرع الإنتاجي استعدادا لمواجهتها لمنافة قوية مع مثيلاته من المؤسسات الأوروبية بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ.

نتائج البحث: من خلال هذه الدراسة توصلنا الى ما يلي

1. القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعاني من عدة مشاكل تجعله لا يؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية .
2. معظم النشاطات الإنتاجية تعتمد في مدخلاتها على استيراد المواد الخام من الخارج ، و عليه فان احد أهداف الجزائر من انعاش القطاع الصناعي المتمثل في تخفض تكلفة الواردات غير محقق في ظل تواضع حجم الإنتاج و محدودية أسواقه التي لا تتعدى السوق المحلية .
3. تساهم الصناعة التحويلية بنسبة ضئيلة في الناتج الداخلي الخام و التي لم تتجاوز نسبة (7) بالمئة طوال فترة الدراسة .
4. تعتبر الصناعات الميكانيكية و الكهربائية ،الصناعات البلاستيكية ، الغذائية ،اكبر الفروع الإنتاجية مساهمة في نمو الصناعة التحويلية بالجزائر.
5. رغم المكاسب التي حق قها القطاع الصناعي الجزائري بمساعدة الشريك الأوروبي ، إلا ان لهذه الشراكة انعكاسات سلبية تتعلق في معظمها بدخول المؤسسات الأوروبية للسوق المحلية وسيطرتها عليه من حيث الإنتاج و التسويق في ظل ضعف تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية .

اختبار الفرضيات:

1. **الفرضية الأولى:** اتضح من خلال الدراسة ان اتفاق الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية شمل كل القطاعات الرئيسية بالاقتصاد في مقدمتها القطاع الصناعي ،والذي تناولته الاتفاقية من خلال برامج الدعم الم الي والتقني و التنظيمي ، وهذا ما تقر به الفرضية الأولى.
2. **الفرضية الثانية** :بتحليل الواقع الصناعي بالجزائر و مختلف المراحل التي مر بها وسياسات التنمية الصناعية المنتهجة حسب كل فترة ، نلاحظ ان هذا القطاع كان ولا يزال يعاني من مشاكل عميقة تحول دون ان يحدث مشاركة اكبر في

الناتج الداخلي الخام ، وتتمثل أساسا هذه المشاكل في ضعف تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية وارتفاع تكاليف منتجاتها نتيجة استخدام وسائل إنتاجية متقادمة بالإضافة إلى مشكل ضعف التكوين المتخصص ، و هو ما انعكس سلبا عل إنتاجيتها ، و هذا يدعو الى التسليم بالفرضية الثانية.

3. **الفرضية الثالثة** : من خلال تشخيص وضعية القطاع الصنعي الجزائري و مختلف البرامج الإنمائية الأوروبية الهادفة إلى تنمية هذا القطاع و كذا الإصلاحات التي تعرض لها في إطار الشراكة الجزائرية الأوروبية ، تبن ان هناك تحسن أداء مختلف الفروع الإنتاجية لكن بصورة بطيئة للغا ية ، خاصة بالنسبة للصناعة التحويلية ،و التي امتازت بتواضع نسب مساهمتها في لناتج الداخلي الخام، و هذا ما ينفي الفرضية الثالثة .

4. **الفرضية الرابعة:** ان الدراسة الموضوعية لأداء القطاع الصناعي الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية تلزمنا باخذ كل الظروف و العوامل الداخل ية و الخارجية بعين الاعتبار لتقييم عادل لهذه الشراكة، و عليه فان اتفاقية الشراكة تعتبر حديثة النشأة ولازالت بعض البنود تعدل او تغير ولا يمكن الحكم عليها بالفشل النهائي بالنظر إلى هذه العوامل ، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات و التي نوردها كالأتي :

1. ضرورة توسيع برامج تطوير و تحديث المنشات القاعدية، قاعدة اقتصادية تعتمد على الصناعة.
2. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي مع إبقاء تحكم نسبي للدولة في الصناعات الاستراتيجية المتمثلة أساسا في الصناعة الثقيلة .

3. التركيز على أهمية تنسيق السياسات الصناعية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف و الأولويات لكل طرف ، على ان تكون هذه السياسة م رنة و تتكيف مع كل المستجدات بإيجابية .

4. تقديم تدعيم إضافي لأكثر الصناعات استجابة للبرامج التنم وية خاصة الصناعات الميكانيكية والالكترونية با لإضافة إلى الصناعات الغذائية ،ومنحها الأولوية من حيث الدعم ، التمويل المرافقة التقنية للمشارع .

5. إنشاء أجهزة مختصة تقوم بتقييم نتائج الشراكة الصناعية دوريا و إعداد التوصيات اللازمة التي تراها ضرورية لإنجاح هذه الشراكة.

6. تكييف المنظومة القانونية و التشريعية في الجزائر وفق متطلبات الشراكة على إن لا يكون ذلك على حساب النسيج الصناعي المحلي .

7. الاستفادة من تجارب الدول الصناعية التي عانت سابقا من نفس المشاكل في القطاع الصناعي في الجزائر .

8. التوسع نحو إبرام شراكات مع الدول الإسلامية ، جنوب شرق اسيا ، روسيا، أمريكا اللاتينية ، جنوب افريقيا ، كبديل استراتيجي للاتحاد الأوروبي .

افاق الدراسة :

إن دراسة موضوع "دور الشراكة الأوروبية في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر " يفتح المجال أمام دراسات أخرى ذات العلاقة بالموضوع ، و التي يمكن ان تكون إشكاليات بحوث في المستقبل ، نقترح منها :

1. دور الشراكة الجزائرية الأوروبية في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر .
2. أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصناعة التحويلية .
3. آليات تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل الشراكة الجزائرية الأوروبية

4. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الصناعية في البلدان النامية "دراسة حالة الجزائر".

قائمة المراجع

-مراجع باللغة العربية:

1. اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، الباب الثاني :التنقل الحر للسلع المادة 06،مأخوذة من نسخة لدىالمجلس الشعبي الوطني، ص05.
2. أحمد عبد الرحمن أحمد، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، ط 2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.
3. الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتملة على صناعة البتر ول في الإفطار العربية،مجلة النفط و التعاون العربي،المجلد 35، العدد 128، شتاء 2009،الكويت،
4. أنفال نسيب، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة بسكرة العدد 202016 .
5. بوزكري جمال الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري مذكرة نيل شهادة الماجستير اقتصاد دولي المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة العمال جامعة وهران 2013/2012
6. التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، شتاء2010, أوبك،الكويت، ص10.
7. التقرير الصناعي العربي الموحد، المنظمة العربية للتنمية، الصناعة و التعدين، 2008,
8. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع : تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006،
9. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق،القاهرة، ط1، ص 212.
10. حبيبة ،مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007-2008،

11. حسب استطلاع الرأي اعده الديوان الوطني للإحصاء.
12. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة علوم إنسانية، العدد 35، 2007.
13. خالد كواش،أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر ، 13-14 نوفمبر 2006،
14. خليفي عبد النور،الشراكة الاقتصادية الاورو- متوسطية المنجزات و العوائق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث
15. رزيقة غراب، نادية سجار : محتوى الشراكة الأوروجزائرية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات الشراكة على الا قتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر 13-14 نوفمبر 2006،
16. رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007،
17. ر
عد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا للنشر، سوريا، ،2001
18. رعد حسن الصرن نظريات الإدارة والأعمال دراسة ل 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها دار الرضا للنشر سوريا 2004 .
19. زرقين عبودة، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،الجزائر،العدد 33، 2009.
20. سمير صارم أوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة . دمشق:دار الفكر، ط 1 ،2000،

21. سهام بشكيط، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،تخصص : التحليل والاستشراف الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،2009-2008،ص

22. سهيلة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوروبية - الجزائرية رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،فرع:التحليل .

23. شارلزهل جاريث جونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي محمد سيد أحمد عبد المتعال الإدارة الإستراتيجية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2001

24. شريط عابد، " دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية : حالة دول المغرب العربي "،(اطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر 2004،

25. صالح مفتاح، دلال بن ياسمينة،اتفاق الشراكة الاورو- جزائري : الدوافع، المحتوى، الأهمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : اثارو انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات ال صغيرة والمتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، الجزائر، 14-13نوفمبر 2006

26. ضرورة - الانتقال- إلى- الشراكة - المباشرة -بين - المؤسسات -الجزائرية -الأوروبية- 1469/ economie/AR /ww.aps.dz//http:

27. الطاهر بن يعقوب، آثار اتفاق الشراكة الاورو- جزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، الطقة، مجلة

الأبحاث الاقتصادية العدد 22 افريل2010، دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع،الجزائر،

28. طرافي الهام تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة،مرجع سابق ذكره ص 207.

29. عبد الحميد زعباط، الشراكة الاوروميتوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد الأول، السنة الأولى، الشلف،الجزائر،2004

30. عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره،

31. عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003،

32. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مؤسسة ومكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001،

33. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2013،

34. عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة جامعة أسيوط، ،2008

35. عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءة في اقتصاديات الوطن العربي،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 2006-2007،

36. عرفات ابراهيم فياض إدارة الأعمال الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1 ، عمان، الأردن، 2011،

37. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير فرع الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2008-2007،

38. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية المتو سطية، مرجع سابق،
39. غانم محمد صالح،واقع الدراسات الاورومتوسطية في الجامعات العراقية، مجلة العلوم السياسية و الدولية،العدد 33، جامعة بغداد،العراق،2006،
40. فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورومتوسطية :رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة،دار ز هران للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2013.
41. فرحات غول،التسويق الدولي: مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1 ، الجزائر، 2008،
42. فلاح حسن الحسيني،الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها، مداخلها عملياتها العاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006،
43. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009،
44. قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو – عربية، أيام9/8/ماي 2004 جامعة فرحات عباسى، سطيف،
45. ليلى أوشن الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010-2011،
46. ليلى قطاف،اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر 13-14 نوفمبر 2006،

47. ليليا بن منصور،الجذور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية ،مجلة دفاتر اقتصادية،جامعة الجلفة العدد 2 ، 2014،
48. المادة 1 من قانون الاستثمار، النصوص التشريعيةو التطبيقية، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995،
49. لمادة 10-11 من الأمر رقم 01-03.
50. المادة 18 و 19 من الأمر 01 – 03.
51. المادة 27 من قانون الاستثمار، النصوص التشريعي و التطبيقية، منشورات وكالة الاستثمارات،1995،
52. مبارك بلالطة، أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 13-14 توفير 2006، من 03
53. محمد عادل قصري،التكتلات الاقتصادية الإقليمية : دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي رسالة ماجستير غير منشورة في اللوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009
54. محمد غانم،الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2011،
55. محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ،1997
56. محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان، الأردن، 2012،
57. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007

58. مروان شموط كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار،الشركة العربية المت حدة للتسويق والتوريداتها القاهرة مصر، 2008

59. مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012ص 80.

60. مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغربية،رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات اورومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،الجزائر،2011/2010

61. الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة و الاستراتيجيات التنافسيۃ للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،09 –10 نوفمبر 2010.

62. الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 09–10 نوفمبر 2010.

63. لمؤتمر الوزاري الاورو– متوسطي الخاص،بالارمو، 3و4 جوان 1988نمن على الموقع الالكتروني اطلع عليه بتاريخ

64. هاني أحمد الضمور،التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، 4، عمان، الأردن، 2007،

65. هاني حبيب، الشراكة الأورو– متوسطية مالها وما عليها، سوريا، ، 2003 ص129 .

66. هناء حسن عبيد،السياسة الاقتصادية الأوروبية في المنطقة العربية، مجلة العلوم السياسية والدولية العدد 23جامعة بغداد، العراق، 2013، وزارة التجارة، قسم العلاقات الأوروبية – الجزائرية.

67. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2006 -2007،

-مراجع بالأجنبية

68. (2001-2002),delegation du senat pour L'UE,http://www.euromed net /MEDA évaluation/ MDP/default.htm.

69. BARTHE: Economie de l'Union Europeene, 2ed Economical, Paris 2003

70. .Accessed:24/03/2014,

71. Mohamed Ben El Hassan Alaoui, Le Maroc et l'UE a l'aube du XXleme siècle (point de vue de sa majesté le

72. [1]_Lionel Fontagne et Nicolas Pèridy, L'union Européenne et Le Maghreb, OCDE, Paris, 1997,

73. _Louis le Pensec,le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information _Nicolas Barto, Ibid

74. Bernard Hoekmen (2005), "from euro-med petnership to European neighborhood: deeper integration a la carte and economic development", the Egyptian centre for economic studies, working paper. N°103,July 2005.

75. Communication from the commission: paving the way for a New Neighborhood Instrument, July2003.

76. Fabrice Belaïch, la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, op.cit, P 91.

77. Helmut Asche, Ulf Engel, Negotiating Regions: the Eu, africa and Economic Partnership Agreements,Leipziger, Universitytsverlag GmbH, Leipzig, Germany, 2008,

78. Isabelle Bensidoune, Agnès chevalier , Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris; 1996; P(06) _Lionel Fontagne, op.cit

79. LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN VU DU SUD, L'harmattan,Paris,France 2001,p 24. Bichara khader,

80. Les activités de l'union européenne – synthèse de la législation: "programme MEDA", le site: www.europa.eu/scadplus

81. Louis LePensec, la partenariat euro-méditerranée: Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE

82. ONS (2006),L'activite industrielle 1995-2004, Op city p23. ,

83. Pour plus des details de ces institutions Voir : Jean Louis Burban : Les institutions européennes, Vuibert, Paris,

84. Remy Leveau, Le partenariat euro-med, rapport du groupe de travail, la documentation française, Paris, 2000).

85. roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, 1999,N°41, P 209.

86. The Organisation for Economic Co-operation and Development successful partnerships. Forum on Partnerships and Local Governance, publisher by: OECD LEED, Vienna, Austria, 2006,

87. United Nation industrial organization industrial competitiveness report, 2009.,

88. Voir : Nicolas Barto, L'imperialisme Européen et le libre échange: Les Accords euro-mediterranéens Aout

89. www.journalismnetwork.eu/index.php/_23_ar/purpose/european_neighbourhood_policy/.

90. Yves lacoste Geopolitique de la Mediterranee Edition Armand Colin Paris 2006.

- مواقع لالكترونية

- http//www.isometric.free.fr. (consulté le 20/06/2005).

- .2010/03/22 ، http://www.euromedcafe.org

- http://business-finance.blurtit.com/808105/what-is-the-definition-of-industrial-partnership, Accessed: 24/03/2014, 20.00PM.
- http://www.euromed.net/MEDA/évaluation/MDP/default.htm.
- [1]http://www.investopedia.com/terms/s/service-sector.asp. Accessed: 25/03/2014, 09.35AM
- http://www.portal.state5072&mode=2